القرارات والمقررات

التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة

٢٣ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
الملحق رقم ٢ (A/S-19/33)

الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧

ملاحظة

تعرف قرارات ومقررات الجمعية العامة على النحو التالي:

الدورات العادية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة العادية الثلاثين، تعرف برقم يليه بين قوسين حرف "د" فشارة فرق رقم آخر يشير إلى الدورة (مثال ذلك: القرار ٣٢٦٢ (د-٣٠)). وعندما كانت تتعدد عدة قرارات بنفس الرقم، كان يعرف كل منها باسم حرف يوضع بعد ذلك الرقم (مثال ذلك: القرار ٣٢٦٧ ألف (د-٣٠)، القرار ١١٤١ ألف وباء (د-٣٠)، القرارات ٩٢٤١٩ ألف إلى دال (د-٣٠)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الحادية والثلاثين، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وثائق الجمعية العامة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف برقم يشير إلى الدورة تتبعه شرطة مائة فرق رقم آخر يشير إلى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار ١١٣١، المقرر ٣٠١/٣١). وعندما تتعدد عدة قرارات أو مقررات بنفس الرقم يعرف كل منها باسم حرف يوضع بعد الرقمين (مثال ذلك: القرار ١٦٣١ ألف، القرار ٦٣١ ألف وباء، المقررات ٤٠٦/٣١، ٤٠٦ ألف إلى ما).

الدورات الاستثنائية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية السابعة، تعرف برقم يشير إلى القرار، يتبعه، بين قوسين، حرف "د" تليهما شرطة ورقم آخر يشير إلى الدورة (مثال ذلك: القرار ٣٣٦٢ (د-٧)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الاستثنائية الثامنة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف بحرف "د" ثم شرطة ثم رقم يشير إلى الدورة ثم شرطة مائة فرق آخر يشير إلى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار د-٨/١١، المقرر د-٨/١١).

الدورات الاستثنائية الطارئة

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة، تعرف برقم يشير إلى القرار ثم بين قوسين الحروف "دبلط" تليها شرطة ورقم آخر يشير إلى الدورة (مثال ذلك: القرار ٤٤٥٢ (دبلط-٥)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف بالحروف "دبلط" تليها شرطة ثم رقم يشير إلى الدورة فشرطة مائة يليها رقم آخر يشير إلى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار دبلط-١/١، المقرر دبلط-١١).

وفي كل مجموعة من المجموعات المشار إليها أعلاه يكون الترتيب حسب ترتيب اتخاذ القرارات والمقررات.

* * *

يحتوي هذا المجلد، بالإضافة إلى خصوص القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، على قائمة مرجعية بالقرارات والمقررات.

وفي المجلد الحالي تظهر الحواشى في نهاية كل فرع.

المحتويات

الصفحة	الفرع
١ جدول الأعمال	- الأول
٢ القرار المتخذ بناء على تقرير لجنة وثائق التفويض	- الثاني
٣ القرار المتخذ بناء على تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة	- الثالث
٤٠ المقررات	- الرابع
٤٠ ألف - الانتخابات والتعيينات
٤٢ باء - المقررات الأخرى

المرفق

٤٤ قائمة مرجعية بالقرارات والمقررات

أولاً - جدول الأعمال^(١)

- ١ افتتاح رئيس وفد ماليزيا للدورة.
- ٢ دقيقة صمت للصلوة أو التأمل.
- ٣ وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة:
- (أ) تعين أعضاء لجنة وثائق التفويض.
- (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
- ٤ انتخاب الرئيس.
- ٥ تقرير لجنة التنمية المستدامة^(٢).
- ٦ تنظيم الدورة.
- ٧ إقرار جدول الأعمال.
- ٨ الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.
- ٩ اعتماد الوثيقة الختامية.

(١) انظر أيضا الفرع الرابع - باء، المقرر دإ-٢٢/١٩.

(٢) وفقا للقرارين ١١٣/٥٠، الفقرة ٤، و ١٨١/٥١، الفقرة ٢.

ثانياً - القرار المتخذ بناء على تقرير لجنة وثائق التفويض

**دإ- ١١٩ - وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية
العامة الاستثنائية التاسعة عشرة**

إن الجمعية العامة:

وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه^(٤):

توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

الجلسة العامة ٩

٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧

**ثالثا - القرار المتخد بناء على تقرير اللجنة المخصصة الجامعة
للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة^(١)**

٤١ - ٢/٩ - برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن الجمعية العامة

تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المرفق بهذا القرار.

**الجلسة العامة ١١
٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧**

المرفق

برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

المحتويات

الفقرات

٦ - ١	أولا - بيان التزام
٢١ - ٧	ثانيا - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية
١١٥ - ٢٢	ثالثا - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات التي تتحلّب إجراءات عاجلة
٢٢ - ٢٣	ألف - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
٧٥ - ٣٣	باء - القطاعات والقضايا
١١٥ - ٧٦	جيم - وسائل التنفيذ
١٣٧ - ١١٦	رابعا - الترتيبات المؤسسية الدولية
١٢١ - ١١٧	ألف - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية
١٢٩ - ١٢٢	باء - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
١٣٢ - ١٣٠	جيم - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل ..
١٣٧ - ١٣٣	DAL - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة
تذييل - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

أولاً - بيان التزام

وجدول أعمال القرن ٢١. وتحقيقها لهذه الغاية، تؤكد من جديد التزامنا بالشراكة العالمية التي وضعت أساسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبالحوار المستمر والتدابير التي يلزم اتخاذها من أجل إقامة اقتصاد عالمي يتسم بالمزيد من الكفاءة والإنصاف، بوصف ذلك وسيلة لتهيئة مناخ دولي داعم لتحقيق الأهداف البيئية والإنسانية. لذلك فإننا نتعهد بمواصلة العمل معًا بإخلاص وإنطلاقاً من روح الشراكة من أجل التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا ندعوك جميعاً في كل أنحاء العالم للاضمام إلينا في هذا المسعى المشترك.

٦ - ونتعهد بضمان أن يكون في الاستعراض الشامل المقبل لجدول أعمال القرن ٢١ المزمع إجراؤه في عام ٢٠٢٢ ما يدل على إحراز المزيد من التقدم القابل للقياس فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. ووسيلتنا لتحقيق بلوغ تلك الغاية هي هذا البرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نتعهد بتنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً تاماً.

ثانياً - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^{(١)(٢)}

٧ - اتسمت السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالعولمة المتتسارعة للتفاعلات بين البلدان في مجالات التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسوق رأس المال. وتتمثل العولمة فرضاً وتحديات جديدة. ومن الأهمية بمكان أنه يجري على الصعيدين الوطني والدولي تنفيذ وتعزيز سياسات بيئية واجتماعية لضمان أن تترك اتجاهات العولمة أثراً إيجابياً على التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ولم يكن الأثر الذي تركته اتجاهات العولمة الأخيرة على البلدان النامية أثراً متساوياً. فقد كان بمقدور عدد محدود من البلدان النامية أن تستفيد من تلك الاتجاهات، إذ اجتذبت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة الخارجية، وشهدت نمواً كبيراً عماه التصدير وتسارعاً في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن العديد من البلدان الأخرى، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، لم تحقق سوى بطيءاً أو سلبياً، ولا يزال يجري تهميشها. ونتيجة لذلك، شهدت تلك البلدان بوجه عام ركوداً أو انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥. وقد حالت مشاكل الفقر، وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية، وعدم كفاية الياكل الأساسية، والافتقار إلى رؤوس الأموال، دون استغادة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية من عملية العولمة. وفي حين تواصل هذه البلدان جهودها الرامية إلى

٨ - لقد اجتمعنا هنا، نحن رؤساء الدول أو الحكومات ورؤساء الوفود الآخرين، إلى جانب شركائنا من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي نستعرض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولكي نعيد حيوية التزامنا باتخاذ المزيد من التدابير بشأن الغايات والأهداف التي حددتها مؤتمر قمة الأرض.

٩ - لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدثاً تاريخياً. ففي ذلك المؤتمر وضعنا الأساس اللازم لشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة - شراكة تقوم على التسلیم بعدم الفصل بين حماية البيئة وعملية التنمية. وترتكز على توافق عالمي في الآراء والتزام سياسي على أعلى مستوى. وبما يطال جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في ريو دي جانيرو، المشاكل البيئية والإنسانية الملحة في عالم اليوم ويرمي أيضاً إلى تهيئة العالم لتحديات القرن المقبل لكي يستنى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للتنمية المستدامة.

١٠ - وقد انصب اهتمامنا في هذه الدورة الاستثنائية على التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة شاملة لا على إعادة التفاوض بشأن أحكامه أو توخي الانتقائية في تنفيذه. فنحن نؤكد من جديد أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال هو برنامج العمل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كما نؤكد من جديد جميع العيادي الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣) والمبادئ المتعلقة بالغابات^(٤). ونحن على يقين من أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التكامل بين عناصرها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونتعهد مرة أخرى بالعمل معاً - إنطلاقاً من روح الشراكة العالمية - من أجل تعزيز جهودنا المشتركة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة بصورة منصفة.

١١ - ونحن نسلم بأنه قد أحرزت بعض النتائج الإيجابية. ولكننا نشعر ببالغ القلق لكون اتجاهات العامة للتنمية المستدامة تعد اليوم أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. لذلك نشدد على أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة شاملة لا يزال أمرًا له أهمية حيوية وبعد اليوم أكثر إلحاحاً مما كان في أي وقت مضى.

١٢ - وعامل الوقت يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي حددت في إعلان ريو

تحقيق التنمية المستدامة واجتذاب استثمارات جديدة، فإنها لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية في جهودها من أجل التنمية المستدامة. وعلى الأخص، فإن أقل البلدان نموا لا تزال تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يتقلص حجمها، في بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو العولمة. ففي الاقتصاد العالمي المتراوحب على نحو متزايد، يلزم للإدارة المسؤولة للسياسات النقدية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي أن تأخذ في حسابها ما يمكن أن تتركه من أثر على البلدان الأخرى. ومنذ انعقاد المؤتمر، حققت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال تقدما كبيرا في تعريف مبادئ التنمية المستدامة. غير أن ضرورة إدماج هذه البلدان إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي تظل واحدة من المشاكل العصيبة التي تواجهها في طريقها إلى التنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه البلدان فيما تبذل من جهود لتعجيل بالانتقال إلى اقتصاد سوقى وتحقيق التنمية المستدامة.

- ٨ - وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي - الذي تعززه العولمة - قد سمح لبعض البلدان بتحفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون من الفقر في تلك البلدان، ازداد التهميش بالنسبة لغيرهم. وشهدت بلدان كثيرة جدا تدهورا في أوضاعها الاقتصادية وخدماتها العامة، وازداد إجمالي عدد السكان الذين يكافدون الفقر في العالم. وأزداد عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان، وداخلها أيضا، وازدادت البطالة سوءا في العديد من البلدان، واتسعت الفجوة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان بشكل سريع في السنوات الأخيرة. ومن الجوانب الأكثر إيجابية، شهدت معدلات نمو السكان انخفاضا على الصعيد العالمي، وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة التوسيع في التعليم الأساسي والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه إلى استقرار عدد سكان العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين. وأحرز تقدم أيضا في مجال الخدمات الاجتماعية، مع زيادة فرص التعليم، وانخفاض وفيات الرضع، وارتفاع العمر المتوقع في معظم البلدان. غير أن العديد من الناس، وبخاصة في أقل البلدان نموا، لا يزالون لا يجدون سبيلا للحصول على الغذاء الكافي والخدمات الاجتماعية الأساسية، أو على المياه النظيفة والصحاح. ويمثل تحفيض أوجه عدم المساواة الحالية في توزيع الثروة وإمكانيات الوصول إلى الموارد، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها، أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجهها البشرية.

- ٩ - وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، تستمرة حالة البيئة العالمية

في التدهور، كما ورد في نشرة "التوقعات البيئية العالمية"^(٧) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا تزال هناك مشاكل بيئية هامة متصلة في النسخ الاجتماعي - الاقتصادي للبلدان في جميع المناطق. وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية، والتوصيل إلى توافق دولي في الآراء، والمشاركة العامة، وإجراءات القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، نجح عدد من البلدان في الحد من التلوث وتخفيف معدل تدهور الموارد. غير أن الاتجاهات تزداد سوءا على المستوى الإجمالي. فتستمر ابعاثات كثيرة من الملوثات، ولا سيما المواد السمية، وغازات الاحتباس الحراري، وأحجام النفايات، في الارتفاع، وإن كانت الانبعاثات في بعض البلدان الصناعية آخذة في الانخفاض. ولم يتحقق سوى تقدم هامشي في معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما لم يرصد تقدم كاف في ميدان الإدارة السليمة بيئيا والسيطرة الفعلية على انتقال المواد الخطرة والنفايات المشعة عبر الحدود. كما يشهد العديد من البلدان التي تمر بمرحلة نمو اقتصادي وتحضر سريعا، مستويات متزايدة من تلوث الهواء والمياه، مع ما يتربّط على ذلك من تراكم للأثار على الصحة البشرية. أما الأمطار الحمضية والتلوث الجوي العابر للحدود، اللذان كانا يعيزان مشكلة في البلدان الصناعية فحسب، فقد أخذَا يصجان الآن شيئا فشيئا مشكلة في العديد من المناطق النامية. وفي العديد من المناطق الأكثر فقرًا في العالم، يساهم الفقر المستمر في التدهور المتتسارع للموارد الطبيعية، كما اتسع نطاق التصحر. وفي البلدان المتأثرة بشدة بالجفاف وأو بالتصحر، وبخاصة في أفريقيا، أصبح الإنتاج الزراعي، ضمن أمور أخرى، لا يمكن الاعتماد عليه، ويستمر في التدهور، مما يعرقل جهود تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤثر إمدادات المياه غير الكافية وغير المأمونة على أعداد متزايدة من السكان في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من حدة مشاكل سوء الصحة وانعدام الأمن الغذائي بين الفقراء. ويستمر تدهور الأوضاع في الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية الهشة، بما فيها النظم الإيكولوجية الجبلية، في جميع مناطق العالم، مما يسفر عن تناقص التنوع البيولوجي. أما على الصعيد العالمي، فلا تزال الموارد المتتجددة، ولا سيما المياه العذبة، والأحراج، والترابة السطحية، والأرصفة السمسكية البحرية، تستخدمن بمعدلات تتتجاوز معدلات تجددها الطبيعي؛ ومن الواضح أن ذلك وضع لا يمكن أن يدوم، ما لم تتحسن إدارتها.

- ١٠ - وعلى الرغم من بعض التحسن في الكفاءة المادية وكفاءة الطاقة، وبخاصة فيما يتصل بمصادر الطاقة غير المتتجددة، فإن الاتجاهات العامة تظل غير قابلة للإستدامة. ونتيجة لذلك، يهدد ارتفاع مستويات التلوث بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، الأمر الذي

يزيد من العقبات المحتللة أمام طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

١١ - ومنذ اتفاق مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بذلت الحكومات والمنظمات الدولية جهوداً مكثفة من أجل دمج الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع القرار عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة أو عن طريق تكييف السياسات والخطط القائمة. واستجابت بلدان كثيرة بلغ عددها ١٥٠ بلداً للالتزامات المعلنة في المؤتمر إنشاء لجان أو آليات تنسيق على الصعيد الوطني ترمي إلى وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة.

١٢ - وقد أظهرت المجموعات الرئيسية ما يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ إجراءات يلتزم بها، وتقاسم الموارد، والتوصل إلى توافق في الآراء، مما يعكس اهتمام القاعدة ومشاركتها. وتؤدي الجهود التي تبذلها السلطات المحلية إلى جعل جدول أعمال القرن ٢١ والتنمية المستدامة حقيقة على الصعيد المحلي وذلك عن طريق تنفيذ "البرامج المحلية من جدول أعمال القرن ٢١" وغيرها من برامج التنمية المستدامة. وساهمت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والدوائر العلمية ووسائل الإعلام في زيادة الوعي العام ومناقشة العلاقات بين البيئة والتنمية في جميع البلدان. فإذا راك الأعمال التجارية والصناعية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، وما تقوم به من أدوار وما تتحمله من مسؤوليات في هذا الصدد، هي أمور تتسم بأهمية. واتخذت المئات من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة الحجم من شعار "الأعمال الخضراء" أسلوباً جديداً لعملها. وأقام العمال والنقابات العمالية شراكات مع أصحاب العمل والمجتمعات المحلية من أجل تشجيع التنمية المستدامة في أماكن العمل. وأسفرت المبادرات التي قادها المزارعون عن تحسين الممارسات الزراعية مما أسهم في الإدارة السليمة للموارد. وازداد الدور الذي يقوم به السكان الأصليون في التصدي للمسائل التي تؤثر على مصالحهم، وبخاصة ما يتعلق بمعارفهم وممارساتهم التقليدية. وقام الشباب والنساء في جميع أنحاء العالم بدور بارز في حث المجتمعات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة. ومع ذلك، يتبعين تهيئة مزيد من الفرص أمام النساء ليشاركن مشاركة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كشريكات يتمتعن بالمساواة في جميع قطاعات الاقتصاد.

١٣ - وكان من بين الإنجازات التي تحققت منذ اتفاق مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٨)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٩)، واتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٠)، وعقد اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتفاع^(١١)، واعتماد برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٢)، ووضع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(١٣). غير أنه وبعد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٤)، لا يزال يجب تنفيذ هذه الالتزامات الهمة وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها جميع أطراف هذه الاتفاقيات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية؛ وينبغي، في العديد من الحالات، زيادة تعزيز أحکامها، وكذلك زيادة تعزيز آليات وضعها موضع التنفيذ. ويمثل إنشاء مرفق البيئة العالمي، وإعادة تنظيمه، وتمويله، وتنفيذ إنجازه رئيسياً، غير أن مستويات تمويله وتنفيذته لا تزال غير كافية لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

١٤ - وقد أحرز تقدم في مسألة إدماج العيادي الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية - بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباعدة، التي تجسد مفهوماً هاماً وأساساً للشراكة الدولية؛ والعبر الدخولي؛ ومبدأ من يلوث يدفع؛ ومبدأ تقييم الأثر البيئي - في مختلف الصكوك القانونية الدولية والوطنية. وفي حين أحرز قدر من التقدم في تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من خلال مجموعة من الصكوك القانونية الدولية، فإنه لا يزال يتبع إنجاز الكثير لإدماج مبادئ ريو في القوانين والمعارضات بصورة أكثر توطناً.

١٥ - وقد أدى عدد من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة إلى زيادة الالتزام الدولي بإنجاز الغايات والأهداف البعيدة المدى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - ولعبت مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً في التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فلجنة التنمية المستدامة، التي تم إنشاؤها لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتشجيع الحوار العالمي وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، قد حضرت اتخاذ إجراءات وعقد التزامات جديدة وساهمت في المداولات المتعلقة بالتنمية المستدامة بين مجموعة واسعة من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبالرغم من أن هناك الكثير مما ينبع عمله، فقد أحرز تقدم أيضاً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في تنفيذ المبادئ المتعلقة بالغابات والصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية،

إضافية من أجل تخفيف الدين بوصفها تشكل عائقاً للتنمية المستدامة.

بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه عن طريق الفريق الحكومي الدولي المخصص لغابات التابع للجنة التنمية المستدامة.

٢١ - وعلاوة على ذلك، لم يتحقق نقل التكنولوجيا والاستثمار المتعلقة بالเทคโนโลยيا من المصادر العامة والخاصة، وهو يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالقدر المتوازي في جدول أعمال القرن ٢١. وبالرغم من أن زيادة التدفقات الخاصة قد أدت إلى استثمارات في مجال الصناعة والتكنولوجيا في بعض البلدان النامية وفي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال، فإن بلداناً عديدة أخرى قد تأخرت في ذلك. وكانت الأوضاع في بعض هذه البلدان أقل إغراء لاستثمارات القطاع الخاص، كما كان التغير التكنولوجي أكثر بطئاً معاوحاً وبالتالي من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقيات الدولية الأخرى. واتسعت الفجوة التكنولوجية، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نمواً.

ثالثاً - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة

١٧ - ويعتبر توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها ونقل التقنيات السليمة ببيها إلى البلدان النامية عنصرين حاسمين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي حين أن بعض التقدم قد أحرز بالفعل فلا يزال هناك الكثير يتبقى عمله لتنشيط وسائل التنفيذ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في مجالات المالية ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٨ - ولم تتحقق معظم البلدان المتقدمة النمو بعد الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وأكدته معظم البلدان من جديد في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما لم تحقق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً. وما يوسع له أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت في المتوسط بنسبة متواترة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو انخفاضاً جذرياً في الفترة اللاحقة للمؤتمر من ٣٤٪ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥، لكن المساعدة الإنمائية الرسمية راعت الحاجة إلى نهج متكامل أكثر من مراعاتها للتنمية المستدامة.

١٩ - أما في الميادين الأخرى، فقد كانت النتائج مشجعة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، فقد حدث توسيع كبير في التدفقات الخاصة من الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى عدد محدود من البلدان النامية؛ وبذلك جهود أيضاً دعم تعينة الموارد المحلية في عدد من البلدان، شملت بذلك الجهود لزيادة استخدام الأدوات الاقتصادية من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

٢٠ - وفي العديد من البلدان النامية ما زالت حالة الدين تمثل عائقاً كبيراً يعرّض تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من تحسن حالة الدين في بعض الدول المتوسطة الدخل، فإن هناك حاجة للاستثمار في معالجة مشكلة الدين في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي لا تزال تواجه أعباء ديون خارجية لا يمكن الاستثمار في تحملها. ويمكن أن تساعد المبادرة التي اتخذها البنك الدولي / صندوق النقد الدولي مؤخراً بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في معالجة تلك المسألة بالتعاون مع جميع البلدان الدائنة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً

٢٢ - أنشأ جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية هجاً شاملاً لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجدول أعمال القرن ٢١ فإن من الضروري إعادة تنشيط التعاون الدولي وتكتيفه، مع الإقرار، في جملة أمور، بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، كما جاء في المبدأ ٧ من إعلان ريو. ويتطابق ذلك تعبئة إرادة سياسية أقوى وإنعاش الشراكة عالمية حقيقية جديدة، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية. ويظل ذلك النهج هاماً وتنظر الحاجة إليه عاجلة أكثر من أي وقت مضى. ويتبين من التقييم أعلاه أنه بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فستكون هناك حاجة إلى بذل مجهود كبير جدید من أجل تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ولا سيما ما تم في مجال المسائل الشاملة لعدة قطاعات حيث لم يتحقق تضييقها بعد. وتوجز المقتراحات الواردة في الفروع ألف إلى جيم أدناه استراتيجيات للاسراع بإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة. ولهذه الفروع نفس القدر من الأهمية، ويجب دراستها وتنفيذها بطريقة متوازنة ومتكاملة.

ألف - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٢٣ - إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات متراقبة ومترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة. والنمو

الحكومات. وكذلك ينبغي أن تشجع بنشاط البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١، وغيرها من البرامج المحلية الأخرى للتنمية المستدامة، بما في ذلك أنشطة الشباب.

(ب) من المهم عند دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية استباط مجموعة واسعة من أدوات السياسة، بما فيها التنظيم، والأدوات الاقتصادية، واستيعاب التكاليف البيئية في أسعار السوق، وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية، ونشر المعلومات، وذلك في ضوء الظروف الخاصة بالبلدان لضمان جعل النهج المتكاملة كافية وفعالة من حيث الكلفة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعزيز عملية شفافية وتقوم على المشاركة. وسوف يتطلب ذلك اشتراك المجالس التشريعية الوطنية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الشباب والسكان الأصليون ومجتمعاتهم، وذلك لتكميل جهود الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر تمكين المرأة، بشكل خاص، واحتراكيها بشكل كامل ومتساو في عملية صنع القرار، مسألة أساسية في الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية.

(ج) إن تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات الواردة في الفصل ٢ (القضاء على الفقر) وفي الفصل ٢٩ (تعزيز دور العمال ونقاباتهم) من جدول أعمال القرن ٢١، قد يعزز توفير فرص العمل، مما يساعد على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر.

٢٥ - هناك حاجة إلى إقامة توازن متوازد بين البيئة الدولية والبيئة الوطنية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أصبحت العوامل الخارجية، نتيجة للعولمة، حاسمة في تحديد درجة النجاح أو الفشل التي تحققها البلدان النامية في جهودها الوطنية. وتشير الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى استمرار الحاجة إلى إيجاد بيئه اقتصادية دولية دينامية ومواقية لدعم التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون والتجارة، إذا أريدت مواصلة وزيادة رحم التقدم العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - إن تعزيز بيئه اقتصادية دولية دينامية ومواقية لجميع البلدان هو من مصلحة جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن معالجة القضايا، بما فيها القضايا البيئية، التي تتصل بالبيئة الاقتصادية الدولية معالجة فعالة إلا بإجراء حوار بناءً وإقامة شراكة حقيقة تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع، وذلك مع مراعاة أنه، بالنظر إلى اختلاف المساهمات في التدهور البيئي على الصعيد

الاقتصادي المطرد ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية. فعن طريق هذا النمو، الذي يجب أن يكون ذا قاعدة عريضة حتى يعم على كل الناس بالغادة، ستتمكن البلدان من تحسين مستويات معيشة شعوبها من خلال القضاء على الفقر والجوع والمرض والأمية، و توفير المأوى المناسب، وإتاحة فرص العمل للجميع، وصون سلامه البيئة. ولا يمكن أن يعزز النمو التنمية إلا إذا اقتسم فوائده الجميع. ولذلك يجب أن يسترشد النمو أيضاً بالإنصاف والعدل والاعتبارات الاجتماعية والبيئية. ويجب أن تتطوّر التنمية بدورها على إجراءات تحسّن الوضع البشري وتنوعية الحياة نفسها. والديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة في قطاعات المجتمع كافة، والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني إنما تمثل أيضاً جزءاً لا غنى عنه من الأساس اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الشعوب.

٤ - واستراتيجيات التنمية المستدامة هي آليات موجهة لتعزيز القدرات الوطنية وربطها بذلك لتوحيد الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك يجب إيلاء اهتمام خاص للوفاء بالالتزامات في المجالات التالية، في إطار نهج متكامل من أجل التنمية، يشمل اتخاذ تدابير تعزيز متبادلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك تعزيز التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحقيق تكامل أكبر على جميع مستويات صنع السياسة والمستويات التنفيذية، بما في ذلك أعلى المستويات الإدارية الممكنة. ويجب أن تتحمل القطاعات الاقتصادية، كالصناعة والزراعة والطاقة والنقل والسياحة، المسؤلية عما يترتب على انتشتها من آثار بالنسبة لرفاه الإنسان وبالنسبة للبيئة الطبيعية. وفي سياق الحكم الجيد، يمكن للاستراتيجيات الحسنة الإعداد أن تعزز فرص النمو الاقتصادي والعملية وأن تحقق حماية البيئة في الوقت ذاته. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها كما يلي:

(أ) ينبغي، بحلول عام ٢٠٠٢، إكمال صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية في جميع البلدان، مع تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، عن طريق التعاون الدولي ومراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بصورة فعالة. وينبغي للبلدان التي لديها استراتيجيات وطنية بالفعل مواصلة جهودها الرامية لتعزيز هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بطريقة فعالة. كما ينبغي تشجيع تقييم ما يحرز من تقدم وتبادل الخبرة بين

لتوسيع قاعدة رأس المال البشري والاجتماعي للمجتمعات من أجل الوصول إلى فقراء الريف والقطاع غير الرسمي في المدن!

(ب) تيسير وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، والمياه النظيفة، والتصحاح؛

(ج) التطوير التدريجي لنظم الحماية الاجتماعية، حسب القدرات المالية والإدارية لكل مجتمع، ل توفير سبل العيش لمن لا يستطيعون توفيرها لأنفسهم إما مؤقتاً أو بصورة دائمة؛ فالهدف من التكامل الاجتماعي هو إيجاد "مجتمع للجميع".

(د) تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر ومنظماتهم بإشراكهم بصورة كاملة في وضع وتنفيذ وتقديم استراتيجيات وبرامج ترمي إلى القضاء على الفقر وتنمية المجتمعات المحلية وبكلة أن تعكس هذه البرامج أولياتهم؛

(ه) التصدي لما يتربى على الفقر من آثار لا تناسبية بالمرأة، ولا سيما بإزالة الحاجز القائم في مجالات التشريع والسياسات وال الحاجز الإدارية والعرفية التي تعترض مساواة المرأة في الوصول إلى الموارد والخدمات الانتاجية، بما في ذلك الوصول إلى الأرض والتصرف فيها، وغير ذلك من أشكال الملكية، والائتمانات، بما فيها الائتمانات الصغيرة، والميراث، والتعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا. ومن الأساسي في هذا الصدد أن ينفذ منهاج عمل بيجين تنفيذاً تماماً^(٧)؛

(و) تضافر جهود المانحين والمتلقين من أجل تخصيص حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ هي من المبادرات الهامة في هذا الصدد، لأنها تستند إلى التزام متبدال بين المانحين والمتلقين بزيادة الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ز) تكثيف التعاون الدولي دعماً للتدابير التي يجري اتخاذها في البلدان النامية للقضاء على الفقر، وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية، واتباع طريقة تكاملية متعددة الأبعاد في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٨ - حددت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، في جدول أعمال القرن ٢١،

ال العالمي، تقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت مختلفة.

القضاء على الفقر

٢٧ - بالنظر إلى شدة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، فإن القضاء على الفقر، كما ورد في التزام ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٨)، هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي ولمنظمة الأمم المتحدة بكمالها، وهو ضروري للتنمية المستدامة. ومن ثم سيعنى القضاء على الفقر موضوعاً يعلو على ما عداه من مواضع التنمية المستدامة في الأعوام المقبلة. ذلك أن قضية الفقر بما تتسم به من الضخامة والتعقيد من شأنها تعرّض نسيج المجتمع للخطر، وتقويض دعائم التنمية الاقتصادية والبيئة، وتهديد الاستقرار السياسي في كثير من البلدان. ويتعين من أجل القضاء على الفقر أن تتضافر جهود فرادي الحكومات مع جهود التعاون والمساعدة الدولية على نحو متكامل. إذ يتوقف القضاء على الفقر على إدماج الأشخاص الذين يعيشون في فقر إدماجاً كاملاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر تمكين المرأة أحد العوامل الحاسمة في القضاء على الفقر. كما أن السياسات التي تعزز هذا الإدماج في سبيل مكافحة الفقر، ولا سيما السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوسيع نطاق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، هي أيضاً من العوامل الفعالة. فتعزيز القدرة الانتاجية للقراء يحسن من أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم بأسره على السواء، ويسهل مشاركتهم في حفظ الموارد وحماية البيئة. وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الغذائي على نحو عادل هو شرط ضروري لهذا الدمج والتمكين. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ حسبما أشير إليها في برنامج العمل الذي أصدره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٩)، ضمن أمور أخرى، هي وسيلة مفيدة لهذا الدمج. بيد أننا شهدنا، على مر الأعوام الخمسة منذ مؤتمر ريو، زيادة في عدد من يعيشون في فقر مطلق، خاصة في البلدان النامية. وثمة حاجة ماسة، في هذا السياق، إلى تنفيذ جميع التزامات ذات الصلة، وجميع الاتفاقيات والأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي منذ مؤتمر ريو، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تنفيذاً كاملاً وفي الموعد المناسب. ومن الأساسي تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تنفيذاً تاماً. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) تحسين سبل الوصول إلى وسائل العيش المستدامة، وفرض إنشاء المشاريع، والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأرض، والمياه، والائتمان، والتدريب التقني والإداري، والتكنولوجيا الملائمة، مع بذل جهود خاصة

الاقتضاء، بتشجيع النشر الطوعي للتقييمات البيئية والاجتماعية للأنشطة التي تضطلع بها، معأخذ الظروف الخاصة لكل بلد في الاعتبار، ودورها كعامل للتغيير في السوق، وما تقوم به من دور بوصفها مستهلكاً رئيسياً للسلع والخدمات؛

(ج) وضع مؤشرات أساسية لرصد الاتجاهات الحرجية في أنماط الاستهلاك والإنتاج معأخذ البلدان الصناعية بزمام المبادرة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات بإجراء تقييمات للتدابير المتخذة في مجال السياسات، فيما يتعلق بفعالية هذه الممارسات من الناحية البيئية وكفاءتها وما يتربّى عليها من آثار بالنسبة للعدالة الاجتماعية، ونشر نتائج هذه التقييمات؛

(ه) مراعاة الروابط بين التحول الحضري، والآثار البيئية والإنسانية لأنماط الاستهلاك والإنتاج في المدن، مما يشجع على اتباع أنماط في التحول الحضري أكثر استدامة؛

(و) دعم البرامج الدولية والوطنية فيما يتعلق بكفاءة الطاقة والمواد، مع وضع جداول زمنية لتنفيذها، حسب الاقتضاء. وينبغي في هذا الصدد الاهتمام بالدراسات التي ترمي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك النظر في زيادة إنتاجية الموارد إلى عشرة أمثالها في البلدان الصناعية على المدى الطويل، وإمكانية زيادتها إلى أربعة أضعافها في البلدان الصناعية في العقددين أو الثلاثة عقود المقبلة. ويلزم القيام بمزيد من الأبحاث لدراسة قابلية هذه الأهداف للتحقيق ودراسة التدابير العملية اللازمة لتنفيذها. وتقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة وعليها أن تأخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد. وينبغي أن تنظر لجنة التنمية المستدامة في هذه المبادرة خلال الأعوام المقبلة من أجل استكشاف السياسات والتدابير الضرورية لتنفيذ الكفاءة الإيكولوجية، وأن تشجع لهذا الغرض الهيئات ذات الصلة على اتخاذ تدابير ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد عن طريق تقديم الدعم لبناء قدراتها من الداخل وتنميتها اقتصادياً بمساندة دولية معززة وفعالة؛

(ز) تشجيع الحكومات علىأخذ زمام المبادرة في تغيير أنماط الاستهلاك بتحسين أدائها هي في المجال البيئي بوضع سياسات وأهداف عملية في مجال المشتريات، وإدارة المرافق العامة، ومواصلة إدماج الشواغل البيئية في عملية وضع السياسات على الصعيد

باعتبارها السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية. وفي الوقت الذي ما زالت فيه الأنماط غير المستدامة في البلدان الصناعية تزيد من حدة الأخطار التي تتعرض لها البيئة، لا تزال البلدان النامية تواجه صعوبات ضخمة في الوفاء بالاحتياجات الأساسية، من قبيل الغذاء، والرعاية الصحية، والمأوى، وتعليم الناس. وينبغي لجميع البلدان أن تبذل قصارى جهدها لتنمية أنماط استهلاكية مستدامة؛ وينبغي للبلدان المتقدمة التنمو أن تكون الرائدة في تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة؛ وينبغي للبلدان النامية أن تسعى في عملياتها الإنمائية إلى تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة، وأن تضمن توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء، مع تجنب الأنماط غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، التي يسلم عموماً بأنها تعرض البيئة لخطر لا موجب له، وغير كافية ومبددة، في عملياتها الإنمائية. وهذا يتطلب مساعدة تكنولوجية معززة ومساعدة أخرى من البلدان الصناعية. وفي متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ينبع من أولوية عليا لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأنماط الاستهلاكية المستدامة^(١٨). ويحتاج الأمر، تبعياً مع جدول أعمال القرن ٢١، إلى القيام، خاصة في البلدان الصناعية، بوضع وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، مع القيام، حسبما يكون مناسباً، بتعزيز النهج والسياسات الدولية التي تدعم أنماط الاستهلاك المستدامة استناداً إلى مبدأ أنه ثمة مسؤوليات مشتركة وإن كانت متفاوتة، وبتطبيق مبدأ من يلوث يدفع، وتشجيع المنتجين على تحمل المسؤولية، وزيادة الوعي لدى المستهلكين. وكذلك فإن تشجيع الكفاءة الإيكولوجية واستيعاب التكاليف، وسياسات الانتاج هي أيضاً أدوات هامة لجعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. وينبغي أن تركز الإجراءات المتخذة في هذا المجال على ما يلي:

(أ) التشجيع على اتخاذ تدابير لاستيعاب التكاليف والفوائد البيئية ضمن أسعار السلع والخدمات، مع السعي لتلافي الآثار السلبية المحتملة لذلك على وصول البلدان النامية للأسواق، وخاصة بهدف تشجيع استخدام المنتجات والسلع الأساسية المفضلة من الناحية البيئية. وينبغي للحكومات أن تنظر في نقل عبء الضرائب إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ فهذا الاستيعاب للتكاليف البيئية أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات الضريبية على عملية تنسن بالمسؤولية الاجتماعية لتقليل وإلغاء صور الدعم المالي للأنشطة الضارة بيئياً.

(ب) تعزيز الدور الذي تؤديه الأعمال التجارية في تشكيل أنماط استهلاك أكثر استدامة، وذلك حسب

القدرات في التجارة والبيئة والتنمية على الصعيد الدولي، وذلك بأن تبذل جهود جديدة على نطاق المنظومة، مع استجابة أكبر لأهداف التنمية العالمية، من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودن، ومن جانب الحكومات الوطنية. وينبغي أن يكون ثمة نهج متوازن ومتكملاً إزاء التجارة والتنمية المستدامة يستند إلى الجمع بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وينبغي إزالة العقبات التي تعترض التجارة، وذلك بغية الإسهام في زيادة كفاءة استغلال الموارد الطبيعية للأرض من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يشفع تحرير التجارة بسياسات تتعلق بالبيئة وإدارة الموارد بغية تحقيق أقصى ما يمكن أن يensem به تحريرها في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بتخصيص المزيد من الموارد واستغلالها بفعالية. وينبغي أن تتوافق للنظام التجاري المتعدد الأطراف القدرة على مواصلة إدماج الاعتبارات البيئية وتعزيز مساعيته في التنمية المستدامة دون أن يتربط على ذلك ما يقوض طابعه المنفتح والمنصف وغير التمييزي. وينبغي أن ينبع تنفيذاً كاملاً الالتزام بمعاملة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، معاملة خاصة ومتميزة، وغير ذلك من التزامات جولة أوروغواي للتفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(١٩) حتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من النظام التجاري الدولي في الوقت الذي تحافظ فيه على البيئة. وثمة حاجة إلى مواصلة إزالة العوائق التجارية والعمانية في العلاقات التجارية الدولية والتي سيكون أثر إزالتها تحسين الوصول إلى صادرات البلدان النامية. وهذا من شأنه أيضاً أن ييسر دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في الاقتصاد العالمي دمياً تماماً. ولتحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي أن تتخذ تدابير لكتلة الشنافيف في استخدام التدابير التجارية المتعلقة بالبيئة، وأن تتصدى هذه التدابير للأسباب الأساسية لتدور البيئة بحيث لا تصبح حواجز تجارية مقتنة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المعايير البيئية الصالحة فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو قد ترتب عليها تكاليف اجتماعية واقتصادية لا يبرر لها في بلدان أخرى، ولا سيما في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى التعاون على الصعيد الدولي وإلى تجنب التصرف من طرف واحد. ويلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبع تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للتفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب، والاستفادة التامة من خطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً^(٢٠)؛

(ب) ينبع تشجيع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح، وغير تمييزي، وقائم على قواعد،

الوطني. ويتعين على حكومات البلدان المتقدمة النمو، وبصفة خاصة،أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد.

(ج) تشجيع قطاعات الإعلام والإعلان والتسويق على المساعدة في تكوين أنماط الاستهلاك المستدامة؛

(ط) تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بأثر المنتجات والخدمات من الوجهة البيئية، وتشجيع وضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات طوعاً وعلى نحو متسم بالشفافية، تحقيقاً لهذا الغرض؛

(ي) تشجيع اتخاذ تدابير لصالح الكفاءة الإيكولوجية؛ بيد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه اهتماماً خاصاً لاحتياجات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص بتشجيع ما يترتب من آثار إيجابية والعمل على تجنب ما يترتب من آثار سلبية بالنسبة لفرص التصدير وسبل الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالبلدان النامية، وحسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال؛

(ك) تشجيع وضع وتعزيز البرامج التثقيفية لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام؛

(ل) تشجيع الأعمال التجارية والصناعة على تطوير وتطبيق تكنولوجيا سلية من الوجهة البيئية لا يقتصر الهدف منها على زيادة القدرة التنافسية فحسب، بل يشمل أيضاً تقليل ما يترتب عليها من آثار بيئية سلبية؛

(م) توجيه عناية متوازنة لكل من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد لدى المواجهة بين الشواغل البيئية والعوامل الاقتصادية، مما قد يشجع على حدوث تغيرات في سلوك المستهلكين والمنتجين. وينبغي فحص عدد من الخيارات السياسية، من بينها الصكوك التنظيمية، والحاواجز والعوامل غير المشجعة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، والمرافق والهيآكل الأساسية، والمعلومات، والتعليم، واستحداث التكنولوجيا ونشرها.

تحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة
- للإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية البيئة، ولا سيما في البلدان النامية، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف في مجال الاقتصاد الكلي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تكون مواتية لوضع صكوك وإنشاء هيآكل تمكن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، من الإفادة من العولمة. فينبغي تعزيز التعاون ودعم بناء

حدود الولايات القاعدة لكل منها، ومن بينها الولايات المتعلقة بمسائل البيئة والتنمية المستدامة. ودون الإخلال بالتفاهم الواضح الذي تم التوصل إليه في منظمة التجارة العالمية ومتناهيه ألا تجري المفاوضات في المستقبل بشأن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار إلا بعد اتخاذ قرار صريح بتوافق الآراء، ينبغي أن تراعي في الاتفاques المقبولة بشأن الاستثمارات أهداف التنمية المستدامة، وأن تولي اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية في مجال الاستثمارات عندما تكون هذه البلدان أطرافا في تلك الاتفاques.

(ج) على الحكومات الوطنية أن تبذل قصارى جهدها لكةلة تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية على الصعيد الوطني لدعم التنمية المستدامة:

(ط) هناك حاجة إلى قيام منظمة التجارة العالمية وبرنامجه الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنظر في السبل الكفيلة بجعل التجارة والبيئة متادعمنين، بما في ذلك عن طريق الاحترام الواجب لأهداف ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وأحكام الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون هذه الاعتبارات متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزى ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية.

السكان

٣٠ - أصبح أثر العلاقة فيما بين النمو الاقتصادي والفقير والمهمة والبيئة والتنمية المستدامة مصدر قلق كبير. وهناك حاجة إلى التسليم بالروابط الحاسمة بين الاتجاهات والعوامل الديمografية والتنمية المستدامة. وينبغي مواصلة تعزيز الانخفاض الحالي في معدلات نمو السكان بوضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تعزز التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، وخاصة مواصلة توسيع نطاق التعليم الأساسي، مع توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي للفتاة والمرأة كاملة وعلى قدم المساواة، وتوفير الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية، التي تشمل تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، تماشيا مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢١).

الصحة

٤٢١ - لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونسبة كبيرة من السكان مصابة بأمراض موهنة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية بالنسبة للمستقبل في تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع^(٢٢) وتمكين جميع السكان، ولا سيما فقراء العالم، من بلوغ مستوى أعلى من الصحة

ومنصف، ومصمون، وشفاف، وقابل للتتبؤ. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتوصيل إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إدماجا تماما في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي لمنظمه التجارة العالمية وتسهيل انضمام البلدان الطالبة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إلى عضوية تلك المنظمة بطريقه تعود بالفائدة على الجميع. وينبغي اتخاذ إجراءات لزيادة الفرص إلى أقصى حد وتذليل الصعوبات إلى أدنى حد بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي يكون صافي مبادراتها في مجال الأغذية استيرادي، وخاصة أقل البلدان دعما، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، في تكيفها للتغيرات التي أدخلتها جولة أوروغواي. وينبغي أن يراعى في القرارات المتعلقة بزيادة تحرير التجارة ما لها من تأثير على التنمية المستدامة وأن تكون متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزى ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية. وينبغي توضيح العلاقة بين الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية:

(ج) ينبغي ألا تتحول التدابير البيئية، عند تنفيذها، إلى حواجز تجارية مقتنة؛

(د) ينبغي تحقيق الانسجام في التفاعل بين قواعد التجارة والمبادئ البيئية، وذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١؛

(ه) هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للأثار البيئية للنقل الدولي للسلع؛

(و) ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وذلك بشأن مسائل مختلفة منها^(١) دور التدابير الإيجابية في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف كجزء من مجموعة تدابير تشمل، في بعض الحالات، تدابير تجارية^(٢)، الظروف والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العلاقة بين التجارة والبيئة^(٣)، وسائل التجارة والبيئة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك في سياق الاتفاques الإقليمية والتجارية فضلا عن البيئية؛

(ز) ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات ذات الصلة ضمن

سيكون غالبيتهم - ما يزيد على ٥ بلايين شخص - من سكان المدن، والمشاكل الحضرية هي شواغل تشتغل فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وإن كان التحول الحضري يحدث على نحو أسرع في البلدان النامية. والتحول الحضري يوجد تحديات وفرصاً على حد سواء. وهو على الصعيد العالمي ظاهرة شاملة لعدة قطاعات تؤثر على جميع جوانب التنمية المستدامة. فينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ ما تم الالتزام به في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) تنفيذاً تاماً وفقاً لما ورد في تقرير ذلك المؤتمر^(٢٣)، وفي جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي توفير موارد مالية إضافية من مختلف المصادر لتحقيق هدف توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يتسم بالتحول الحضري. وينبغي التعجيل بنقل الخبرة والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوزيع السلطات من خلال جملة أمور منها تعزيز القدرة المحلية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وتحسين خدمات الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وإدارتها بطريقة سليمة بيئياً، وذلك من أجل تحقيق المزيد من تقييم المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن تشجع فعلياً البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١. وإمكان لجنة التنمية المستدامة أن تحدد أهدافاً عالمية لتشجيع القيام بحملات محلية فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، ومعالجة العقبات التي تعرّض المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١.

باء - القطاعات والقضايا

٣٣ - يحدد القسم الحالي عدداً من المجالات المعينة التي تشير اهتماماً واسع النطاق، حيث أن الفشل في عكس الاتجاهات الحالية في هذه المجالات، وخاصة في مجال تدھور الموارد، ينذر بأثار كارثة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصحة البشر، وحماية البيئة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وتتساوى جميع القطاعات المشمولة بجدول أعمال القرن ٢١ في أهميتها، ومن ثم فهي جديرة باهتمام المجتمع الدولي على قدم المساواة. ولا شك في أن ضرورة التكامل أمر لا غنى عنه في جميع القطاعات، بما في ذلك مجال الطاقة والنقل، نظراً لما يمكن أن تتطوّر عليه التطورات في هذين المجالين من آثار سلبية على صحة البشر وعلى النظم الإيكولوجية؛ ومجالاً الزراعة واستخدام المياه، حيث يمكن لقصور تخطيط استخدام الأراضي، وسوء إدارة موارد المياه، وعدم ملاءمة التكنولوجيا أن تسفر عن تدھور الموارد الطبيعية وإفقار البشر، وحيث يؤدي الجفاف والتصحر إلى تدھور الأرضي وقد التربة؛ ومجال إدارة الموارد البحرية، حيث يمكن للاستغلال التناهسي المفرط أن ينتهي إلى الإضرار بقاعدة الموارد وبإمدادات الغذاء وبمصدر رزق والرفاه، وتحسين إنتاجيتهم الاقتصادية وإمكاناتهم الاجتماعية. وحماية الأطفال من المخاطر الصحية للبيئة ومن الأمراض المعدية هي هدف عاجل بوجه خاص إذ أن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لهذه المخاطر. وينبغي إيلاء أولوية علياً لدعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية، والمنظمات الدولية من أجل القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية، وخاصة الملاريا التي تزداد انتشاراً، وتحسين توسيع الخدمات الصحية وخدمات المراافق الصحية الأساسية وتوفير مياه الشرب المأمونة. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحد من حالات إصابة السكان الأصليين بأمراض لها لقايات وذلك بتشجيع تنفيذ برامج للتحصين على نطاق واسع، وتشجيع إجراء البحوث المعمقة وتطوير اللقايات، والحد من انتقال الأمراض المعدية الرئيسية الأخرى، مثل حمى الضنك، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز). وبالنظر إلى ما يتركه التسمن بالرصاص من آثار جسيمة ولا يمكن تلافيها على الصحة، ولا سيما صحة الأطفال، من المهم التعجيل بعمليات القضاء على الاستخدام غير المأمون للرصاص، بما في ذلك استخدام الرصاص في البنزين في جميع أنحاء العالم، وذلك في ضوء الظروف المحددة لكل بلد وبدعم ومساعدة دوليين معززين للبلدان النامية، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية في الوقت المناسب وتشجيع بناء القدرات المحلية. وينبغي وضع استراتيجيات على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من الأخطار المحتملة الناجمة عن تلوث الهواء محلياً وداخل المباني، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة للأباء والأسر والمجتمعات المحلية بالأثر الصحي البيئي الضار للتبلغ. وينبغي التركيز على الصلة الواضحة بين الصحة والبيئة، ومعالجة الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بأثر التلوث البيئي على الصحة. وينبغي أن تدمج المسائل الصحية إدماجاً كاملاً في الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تدرج في عمليات وضع المشاريع والبرامج باعتبارها عنصراً في تقييم الآثر البيئي. والتعاون الدولي له أهميته بالنسبة لما يبذله من جهود على الصعيد الوطني في مجال الوقاية من الأمراض، والإذار المبكر بها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، وإجراء التدريب والبحوث بشأنها، ومعالجتها.

المستوطنات البشرية المستدامة

٣٤ - إن تقييم المستوطنات البشرية المستدامة أساسية للتنمية المستدامة. ومن المسلم به الحاجة إلى تكثيف الجهود والتعاون من أجل تحسين ظروف المعيشة في المدن والبلدات والقرى والمناطق الريفية في جميع أنحاء العالم. إن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون بالفعل في مستوطنات حضرية، وبحلول أوائل القرن المقبل،

للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، شاملة القضايا المتعلقة بالتلوث والإهدار، وال العلاقات المتداخلة بين المياه والأرض، بما في ذلك الجبال، والغابات، ومستخدمي المجاري العليا والمجاري الدنيا، وبينات المصبات الخليجية، والتنوع البيولوجي، والمحافظة على النظم الإيكولوجية المائية، والأراضي الرطبة، وتدهور المناخ والأرض والتصرّح، مع الإقرار بأن النهج دون الوطنية والوطنية والإقليمية لحماية المياه العذبة واستهلاكها ضمن إطار مستجمع مائي أو حوض نهرى تقدم نموذجاً مفيدة لحماية موارد المياه العذبة:

المجتمعات المحلية للصيادين، وكذلك بالبيئة. وتراعى التوصيات التي وضعت في كل من هذه القطاعات الحاجة إلى التعاون الدولي لموازنة الجهود الوطنية، وكذلك في سياق مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بما يشمل، ضمن أمور أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتبادلة. ومن المفهوم بالمثل أن هذه التوصيات لا تمس بأي حال ما يجري تنفيذه من أعمال بشأن هذه القطاعات بمقتضى الاتفاقيات الملزمة قانوناً، حيثما وجدت هذه الاتفاقيات.

المياه العذبة

٣٤ - إن موارد المياه لا غنى عنها لإشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وللصحة، وإنتاج الغذاء، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ومن بواعث القلق الملح أن أكثر من خمس البشر لا يزالون محروميين من فرحة الحصول على مياه الشرب المأمونة، وأكثر من نصفهم يفتقرن إلى مراقب الإصلاح الملائمة. وتمثل المياه العذبة من منظور البلدان النامية أولوية وضرورة أساسية، وخاصة عندما يوضع في الاعتبار أن المياه العذبة في كثير من البلدان النامية لا تتوافر بسهولة لجميع قطاعات السكان، لأسباب متعددة منها الافتقار إلى الهياكل الأساسية والقدرة الكافية في هذا الصدد، وندرة المياه، والعوائق التقنية والمالية. يضاف إلى ذلك أن المياه العذبة تمثل ضرورة حاسمة في البلدان النامية من أجل إشباع الاحتياجات الأساسية لسكانها في مجالات الري الزراعي، والتنمية الصناعية، وتوليد الطاقة الكهربائية، وما إلى ذلك. ونظراً للتزايد الطلب على المياه، وهي مورد محدود، فإنها ستصبح عاملًا معوقاً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ما لم تتخذ تدابير عاجلة لتدارك ذلك. ويسود قلق متزايد إزاء تعاظم الضغط على موارد المياه بسبب انماط الاستخدام غير المستدامة، التي تؤثر على كمية المياه ونوعيتها، والافتقار الواسع النطاق إلى إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وإلى الإصلاح المناسب في العديد من البلدان النامية. ونظراً للعدم الوفاء الكامل بالالتزامات المنبثقة عن العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمراقب الصحية للشماشيات، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى ضمان الاستخدام الأمثل لجميع موارد المياه العذبة وحمايتها، حتى يمكن الوفاء باحتياجات جميع سكان كوكبنا في هذا الصدد، بما في ذلك إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصلاح. ويقتضي ذلك إعطاء أعلى مستويات الأولوية للمشكلات الخطيرة المتعلقة بالمياه العذبة والتي تواجه مناطق كثيرة، وخاصة في العالم النامي. وثمة حاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) إعطاء أولوية عالية، وفقاً لاحتياجات والظروف الوطنية المحددة، لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لنقل التكنولوجيا و توفير التمويل للمشروعات والبرامج المتكاملة الخاصة بموارد المياه، ولا سيما تلك التي توضح قصد زيادة فرص الحصول على موارد المياه المأمونة والإصلاح:

(ج) ضمان المشاركة المستمرة من جانب المجتمعات المحلية، ومن جانب النساء بصفة خاصة، في إدارة تنمية الموارد المائية واستخدامها:

(د) توفير بيئة وطنية ودولية مواتية تشجع الاستثمارات من المصادر الخاصة وال العامة من أجل تحسين مرافق توريد المياه والإصلاح، وخاصة في المناطق الحضرية و حول الحضرة السريعة النمو. وكذلك في المجتمعات الريفية الفقيرة في البلدان النامية؛ وقيام المجتمع الدولي باعتماد وتنفيذ التزامات بدعم الجهات التي تبذل لمساعدة البلدان النامية على تحقيق إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصلاح لجميع السكان؛

(ه) الاعتراف بالماء كسلعة اجتماعية واقتصادية ذات دور حيوي في إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي، والتحفيز من وطأة الفقر، وحماية النظم الإيكولوجية. وينبغي النظر إلى التقييم الاقتصادي للماء في سياق متضمناته الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس أهمية الوفاء بالاحتياجات الأساسية. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لتنفيذ التدريجي لسياسات التسعيـر، التي تستهدف استرداد التكاليف وتوزيع حصص المياه على نحو فعال، بما في ذلك تشجيع المحافظة على المياه في البلدان المتقدمة النمو؛ ويمكن بحث الأخذ بهذه السياسات في البلدان النامية أيضاً عندما تبلغ المرحلة المناسبة من النمو، لتشجيع الإدارة المتستقة لموارد المياه النادرة وتنميـتها، وتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في موارد المياه الجديدة وفي مرافق المعالجة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات كذلك برامج تستهدف التقليل من الاستهلاك الإهدارى للماء:

(و) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على جمع المعلومات وإدارتها، بما في ذلك البيانات العلمية والاجتماعية والبيئية، بغية تيسير التقدير المتكامل والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وموازنة التعاون الإقليمي والدولي لنشر المعلومات وتبادلها من خلال نهج تعاونية بين مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك برامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الامتياز البيئية. ويلاحظ في هذا الصدد أن المعونة التقنية للبلدان النامية ستظل أمرا هاما:

(ز) قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم لجهود البلدان النامية بمواردها المحدودة بغية التحول إلى أساليب الإنتاج الزراعي والصناعي المرتفعة العائد والأقل استهلاكا للمياه، وإيجاد الهياكل الأساسية التعليمية والإعلامية اللازمة لتحسين مهارات قوة العمل المطلوبة لإحداث التحول الاقتصادي الذي يجب أن يتحقق إذا أريد التوصل إلى نمط قابل للاستدامة في استخدام موارد المياه العذبة. كذلك تدعو الحاجة إلى توفير الدعم الدولي للتنمية المتكاملة لموارد المياه في البلدان النامية، والتي تتبع النهج واتخاذ المبادرات الابتكارية الملائمة على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

(ح) تشجيع دول المغاربي المائية على تطوير المغاربي المائية الدولية من أجل التوصل إلى الانتفاع القابل للاستدامة بهذه المغاربي المائية والحماية منها والاستفادة منها على نحو الملائم، مع مراعاة مصالح دول المغاربي المائية المعنية.

٣٥ - نظراً للحاجة العاجلة إلى العمل في ميدان المياه العذبة، والتي الاستناد في ذلك إلى ما هو قائم من مبادئ وصكوك وترتيبات وبرامج عمل واستخدامات معتادة للمياه، تدعى الحكومات إلى حوار يجري تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، بدءاً من دورتها السادسة، ويستهدف إيجاد توافق في الآراء حول ما يتطلب التهوض به من أعمال، وخاصة حول وسائل التنفيذ والنتائج الملحوظة، بغية النظر في بدء نهج استراتيجي لتنفيذ جميع الجوانب المتعلقة بالاستخدام القابل للاستدامة للمياه العذبة في الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، مياه الشرب المأمونة والإصلاح، والمياه الازمة للري، وتنقية المياه وإعادة استخدامها، وإدارة مياه الصرف، ودور المياه العذبة الهام في النظم الإيكولوجية الطبيعية. ولن تؤتي هذه العملية المشتركة بين الحكومات كامل ثمرتها إلا إذا كان هناك التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة.

المحيطات والبحار

٣٦ - تم إحراز تقدم منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في التفاوض بشأن اتفاقات وصكوك طوعية لتحسين حفظ وإدارة الموارد السكانية وحماية البيئة البحرية. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في حفظ وإدارة أرصدة سكانية محددة بفرض تأمين الاستخدام المستدام لهذه الموارد. وعلى الرغم من ذلك، استمر الانخفاض في كثير من الأرصدة السكانية، كما استمر ارتفاع مستويات المرتجل منها ومستوى التلوث البحري. وينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة كاملة من فرص التحدي والإمكانات التي توفرها السنة الدولية للمحيطات في عام ١٩٩٨. وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين عملية صنع القرار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولتلبية الحاجة إلى تحسين عملية صنع القرار على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالبيئة البحرية، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ الحكومات لمقرر لجنة التنمية المستدامة (٤١/٥٤)^(٤) الذي دعت فيه اللجنة، في جملة أمور، إلى قيام اللجنة بإجراء استعراضات حكومية دولية دورية لجميع جوانب البيئة البحرية والمسائل المتعلقة بها، على النحو الوارد في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، وهي الاستعراضات التي وفرت لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني العام. وثمة حاجة إلى قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءً متسلقاً وإلى تحسين التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقيات وصكوك ذات الصلة لكي يتضمن لها أن تشارك على نحو فعال في عمليات الاستخدام المستدام لمواردها السكانية وحفظها وإدارتها، على نحو ما نصت عليه الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية، وأن تحقق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة إلى ما يلي:

(أ) أن تصدق جميع الحكومات على الاتفاقيات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن أو تنضم إليها وأن تنفذ هذه الاتفاقيات على نحو فعال، فضلاً عن الصكوك الطوعية ذات الصلة؛

(ب) أن تنفذ جميع الحكومات قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، الذي اشتمل على تعزيز الصلات المؤسسية التي ستتم إقامتها بين الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة والمشاركة في إنشاء وتنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وبعد التقدم المحرز بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومع مراعاة المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، هناك حاجة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية القائمة والمتصلة بالتلوث البحري، بغية ضمان تحسين التخطيط والاستجابة وتحديد المسؤولية وآليات التعويض في حالات الطوارئ بوجه خاص؛

الغابات

٣٧ - تشكل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها على نحو مستدام عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حماية البيئة ونظام دعم الحياة على كوكب الأرض. وتعتبر الغابات أحد المستودعات الرئيسية للتنوع البيولوجي؛ كما أنها بمثابة بالوعات ومستودعات للكربون؛ وهي مصدر كبير للطاقة المتتجدد، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وتعتبر الغابات جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، كما تنطوي على أهمية رئيسية لكثير من الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات التي تمارس الأنماط المعيشية التقليدية، ولهمالك الغابات، والمجتمعات المحلية التي يحوز كثير منها معارف تقليدية مهمة متصلة بالغابات.

٣٨ - ومنذ اعتماد مبادئ الغابات في مؤتمر ريو، تم إحرار تقدم ملموس في الإدارة المستدامة للغابات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية وفي تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالغابات. وتعتبر مقتراحات العمل الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن دورته الرابعة^(٢٥)، التي أيدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة^(٢٦)، تقدماً كبيراً ونموذجاً على تواافق الآراء بشأن نطاق واسع من المسائل المتعلقة بالغابات.

٣٩ - ولمواصلة الزخم الذي ولدته عملية الفريق الحكومي الدولي وتيسير وتشجيع إجراء حوار حكومي دولي شامل ومتكملاً ومتوازن يتعلق بسياسات بشأن جميع أنواع الغابات في المستقبل، وهي عملية لا تزال مفتوحة وشفافة وتقوم على المشاركة، ينبغي صدور التزام سياسي طويل الأجل بالإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم. وفي ضوء هذه الخلفية، تبرز الحاجة الملحة إلى ما يلي:

(أ) أن تنفذ البلدان والمنظمات والمؤسسات الدولية مقتراحات العمل التي وافق عليها الفريق الحكومي الدولي، بطريقة سريعة وفعالة، وبالتعاون ومن خلال الشراكة الفعالة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الجماعات الرئيسية، وبخاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

(ب) أن تضع البلدان برامج وطنية للغابات وفقاً للظروف والأهداف والأولويات الوطنية لكل منها؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ المقتراحات العملية للفريق الحكومي الدولي الرامية إلى تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها

(ج) تحديد أولويات العمل بصورة أفضل لاتخاذ إجراء على الصعيد العالمي لتعزيز حفظ البيئة البحرية واستخدامها على نحو مستدام، فضلاً عن إيجاد سبل أفضل لتكامل هذا العمل؛

(د) زيادة التعاون الدولي لدعم تعزيز الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، من أجل حماية المحيطات والبحار لاستخدامها على نحو مستدام؛

(ه) أن تعمل الحكومات على منع أو إنهاء تجاوز الحدود في صيد الأسماك وكبح القدرة المفرطة على صيد الأسماك باعتماد تدابير إدارية وإنشاء آليات لضمان الإدارة والاستخدام المستدامين لموارد الأسماك وتقيد ببرامج عمل للحد من الممارسات المserفة في صيد الأسماك والقضاء عليها، أيهما تحدث، وخصوصاً فيما يتعلق بحاصل الصيد التي يجري تصنيعها على نطاق واسع. وتركيز لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة على أهمية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الصيد، من أجل تحديد تدابير محددة ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني أو الإقليمي لمنع القدرة المفرطة على صيد الأسماك أو القضاء عليها، ترتكز يلزم أن يتم أيضاً في جميع المحافل الدولية الملازمة، ولا سيما لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(و) أن تدرس الحكومات الآثار الإيجابية والسلبية للإعاثات فيما يتعلق بحفظ وإدارة مصائد الأسماك من خلال المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الملازمة، واستناداً إلى هذه التحاليل، تنظر في اتخاذ الإجراء المناسب؛

(ز) أن تتخذ الحكومات إجراءات، بشكل فردي أو من خلال مشاركتها في المحافل العالمية والإقليمية المختصة، لتحسين نوعية وكمية البيانات العلمية كأساس لاتخاذ القرارات الفعالة المتعلقة بحماية البيئة البحرية وحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، ويطلب الأمر في هذا الصدد تعاؤنا دولياً أكبر لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تشغيل شبكات ومراكز تبادل البيانات من أجل تقاسم المعلومات المتعلقة بالمحيطات. ويتبع في هذا السياق، التركيز بشكل خاص على جمع المعلومات البيولوجية وغيرها من المعلومات والموارد المتعلقة بمصائد الأسماك لفحصها وتحليلها ونشرها؛

إنشاء عملية تعاوض حكومية دولية بشأن ترتيبات وآليات جديدة أو صك ملزم قانوناً بخصوص جميع أنواع الغابات.

المستدامة، بما في ذلك توفير الموارد المالية، وبناء القدرات، والبحوث ونقل التكنولوجيا؛

٤١ - وينبغي أن ينعقد هذا المنتدى في أقرب وقت ممكن لكي يحدد صلاحياته بمزيد من التفصيل، ويبيت في المسائل التنظيمية. وينبغي أن تقدم له الخدمات أمانة صغيرة الحجم داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تتلقى الدعم في شكل تبرعات من خارج الميزانية تقدمها الحكومات والمنظمات الدولية.

الطاقة

٤٢ - الطاقة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. بيد أن من المسائل الحاسمة وضع أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وستظل أنواع الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي) تهيمن على حالة الإمداد بالطاقة خلال سنوات عديدة مقبلة في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك يتلزم الحد من التأثير البيئي المرتبط على التنمية المتواصلة لهذه المصادر، والتخفيف من حدة المخاطر الصحية المحلية والتلوث البيئي من خلال تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجال توفير التمويل الميسر الشروط لأغراض تطوير القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة ومن خلال اتخاذ إجراءات وطنية مناسبة.

٤٣ - يتلزم تحقيق زيادات كبيرة في خدمات الطاقة في البلدان النامية لتحسين مستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان. وسوف يترتب على الزيادة في مستوى خدمات الطاقة تأثير مضيء على القضاء على الفقر عن طريق زيادة فرص العمالة وتحسين النقل والصحة والتعليم. ويواجه العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، حاجة ماسة لتوفير خدمات الطاقة الحديثة الكافية، ولا سيما لبلائيين السكان في المناطق الريفية. ويستلزم ذلك موارد مالية وبشرية وتقنية كبيرة ومزاجاً واسع النطاق من مصادر الطاقة.

٤٤ - وينبغي أن تعكس الأهداف المتواخة في هذا الجزء الحاجة إلى الإنصاف، والإمدادات الكافية بالطاقة وزيادة استهلاك الطاقة في البلدان النامية، وينبغي أن تراعى في هذه الأهداف حالة البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل المتولد من إنتاج أنواع الوقود الأحفوري، وتجهيزها وتصديرها، وأو استهلاكتها، والتي تواجه صعوبات كبيرة في التحول إلى مصادر الطاقة البديلة، وحالة البلدان المعرضة كثيراً للآثار السلبية للتغير المناخي.

٤٥ - ويجري إلزام تقدم في مجال الاستخدام المستدام للطاقة، كما أن باستطاعة جميع الأطراف أن تستفيد من

(د) زيادة توضيح جميع المسائل الناشئة عن عناصر برنامج عملية الفريق الحكومي الدولي؛

(ه) أن تواصل المؤسسات والمنظمات الدولية عملها وأن تضطلع بالمزيد من أنشطة التنسيق وأن تستكشف وسائل للتعاون في فرق العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، مع التركيز على تنفيذ المقتراحات العملية للفريق الحكومي الدولي، وفقاً لكل من ولاياتها ومزاياها النسبية؛

(و) أن توفر البلدان التوجيه المستمر لمجالس إدارة المؤسسات والآليات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق باتخاذ تدابير ترسم بالكفاءة والفعالية، فضلاً عن تنسيق أعمالها المتعلقة بالغابات على جميع المستويات، فيما يتعلق بإدماج مقتراحات العمل للفريق الحكومي الدولي في برامج عملها وفي إطار الاتفاques والترتيبيات القائمة.

٤٠ - وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقرر أن تجري مواصلة الحوار الحكومي الدولي في مجال السياسة العامة المتعلقة بالغابات من خلال إنشاء منتدى مخصص حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعني بالغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، يعمل بأسلوب يتسم بالانفتاح والشفافية والمشاركة، وتوكل إليه ولاية مركزة محدودة زمنياً، ويكلف بمهام، من جملتها، ما يلي:

(أ) تعزيز وتسهيل تنفيذ مقتراحات العمل التي يقدمها الفريق الحكومي الدولي؛

(ب) استعراض ورصد وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛

(ج) النظر في المسائل التي تركت معلقة من جانب عناصر برنامج الفريق الحكومي الدولي، وبخاصة مسائل التجارة والبيئة فيما يتصل بمنتجات وخدمات الغابات، ونقل التكنولوجيا والجنة إلى الموارد المالية. ويعتبر على المنتدى أيضاً أن يحدد العناصر الممكنة لتحقيق توافق في الآراء بشأن ترتيبات وآليات دولية، مثل صك يكون ملزماً قانوناً، وأن يعمل من أجل التوصل إلى ذلك التوافق. وسوف يقدم المنتدى تقريراً عن عمله إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٩. وعلى أساس ذلك التقرير، وتبعاً للقرار الذي تتخذه اللجنة في دورتها الثامنة، سيعكف المنتدى على اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل

الوقود الأكثر نظافة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري، وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها وفي سائر عمليات الإنتاج الصناعي الكثيفة الاستخدام للطاقة؛

(هـ) تشجيع الجهد في مجال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة المستجدة واستخدامها على الصعيدين الدولي والوطني؛

(وـ) وفي سياق أنواع الوقود الأحفوري، تشجيع المزيد من البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيا التي تكون أكثر نظافة وفعالية، ونقل تلك التكنولوجيا، من خلال الدعم الدولي الفعال؛

(زـ) تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على النظر في السبل المناسبة لاستيعاب التكاليف البيئية بالتدريج بحيث يتضمن تحقيق استخدام الطاقة على نحو أكثر استدامة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مراعاة تامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون للتخفيف إلى أدنى حد من الآثار المناوية الممكن أن تتعرض لها عملية التنمية في البلدان النامية نتيجة لتغيير تلك السياسات والتدابير. وثمة حاجة أيضاً إلى التشجيع على خفض الإنبعاثات التي تقدم لأغراض إنتاج الطاقة واستهلاكها وتعوق التنمية المستدامة وعلى إزالتها تدريجياً. وينبغي أن تراعي في تلك السياسات احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وظروفها الخاصة مراعاة تامة، على نحو المتخصص في المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة لتلك البلدان بموجب اتفاق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بالإبعاثات والتدابير المضادة؛

(حـ) تشجيع تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية الطاقة وذلك بتوجيهه من الجمعية العامة ومع مراعاة الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

النقل
٤٧ - لقطاع النقل وسهولة الانتقال عموماً دور أساسى وإيجابى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الاحتياجات المتعلقة بالنقل ستزداد. وينتظر أن يصبح النقل على مدى الأعوام العشرين المقبلة القوة الدافعة الرئيسية لزيادة الطلب العالمي على الطاقة. وقطاع النقل هو أكبر مستخدم نهاية للطاقة في البلدان المتقدمة النمو وأسرع القطاعات نمواً في معظم البلدان النامية. والأنماط الراهنة للنقل بما يسودها من أنماط في

التقدم الذي يحرز في البلدان الأخرى. ومن الضروري أيضاً ضمان التعاون الدولي لتعزيز حفظ الطاقة وتحسين كفاءتها، واستخدام مصادر الطاقة المتعددة وإجراء البحوث، وتطوير ونشر التكنولوجيا الابتكارية ذات الصلة بالطاقة.

٤٦ - لذلك فإن من الضروري القيام بما يلي:

(أـ) التحرك نحو الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وللتقدم بهذا العمل على الصعيد الحكومي الدولي، ستقوم لجنة التنمية المستدامة، في دورتها التاسعة، بمناقشة قضايا الطاقة. وإذا يلاحظ ما للطاقة من دور حيوي في استمرار النمو الاقتصادي المطرد، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، سواً، كانت مستوردة أو موردة للطاقة، وتسللها بحالات التعقيد والترابط المتلاصلة في معالجة قضايا البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة، ينبغي البدء في التحضير لهذه الدورة في الدورة السابعة والاستعانت بفريق خبراء حكومي دولي مفتوح بباب العضوية يعني بالطاقة والتنمية المستدامة ويعقد بالتزامن مع الاجتماعات التي تعقدها اللجنة بين الدورتين الثامنة والتاسعة. وتماشياً مع أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن تسمم الدورة التاسعة للجنة في تحقيق مستقبل مستدام للطاقة للجميع؛

(بـ) وضع تدابير عملية لتعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها المحلية الرامية إلى توفير خدمات حديثة ملائمة في مجال الطاقة، خاصة توفير الكهرباء، لجميع شرائح سكانها، ولا سيما في المناطق الريفية، بطريقة سلية بيئياً؛

(جـ) تقوم البلدان، آخذة في اعتبارها الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية، بتشجيع السياسات والخطط التي تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة الأقل تلويناً مثل الغاز الطبيعي؛

(دـ) تطوير التزامات، تشمل حسب الاقتضاء، التزامات محددة زمنياً تتعلق بنقل التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من أجل تمكينها من زيادة استخدام مصادر الطاقة المستجدة وأنواع الوقود الأحفوري الأكثر نظافة وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. ويلزم أن تتسع البلدان بانتظام في استخدام مصادر الطاقة المستجدة وفقاً لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والجغرافية والمناخية الخاصة وتقنيات وتقنيات

(ج) إقامة شراكات على الصعيد الوطني تشمل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للنقل ووضع مخططات مبتكرة للنقل العام.

٤٨ - إن ضمان ألا يلحق بالمناخ العالمي والغلاف الجوي مزيد من التلف، الذي تترتب عليه عواقب لا رد لها بالنسبة إلى الأجيال المقبلة، يقتضي توافر الإرادة السياسية وتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد اتخذت بموجب تلك الاتفاقية بعض الخطوات التمهيدية للتصدي لمشكلة تغير المناخ العالمية. ورغم اعتماد الاتفاقية، فإن ابعاث غازات الاحتباس الحراري وتركيزها لا يزالان في ازدياد، حتى مع استمرار الأدلة العلمية التي يجمعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ والهيئات الأخرى ذات الصلة في تبديد الشكوك ومع وجود أدلة متزايدة الوضوح على ما يتربّط على تغيير المناخ العالمي من خطورة كبرى. وحتى الآن، لم يحرز الكثير من البلدان المتقدمة النمو تقدماً كافياً في بلوغ هدفها المتمثل في أن تعيّد بحلول عام ٢٠٠٠، ابعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠. ومن المسلم به كعنصر حاسم من عناصر الولاية المعتمدة في برلين^(٢٧) أن الالتزامات بموجب الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤ من الاتفاقية غير كافية وأن الحاجة تدعوه، وبالتالي، إلى تعزيز هذه الالتزامات. ومن المهم للغاية أن يعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في دورته الثالثة التي ستعقد في كيوتو باليابان، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، بروتوكولاً أو صك قانونياً آخر يشمل جميع عناصر وتوصيات الولاية المعتمدة في برلين. كذلك فإن الإعلان الوزاري الصادر في جنيف^(٢٨)، الذي جرى التنوية به دون اعتماده بصورة رسمية مع أنه لقي تأييداً أغلبية الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، دعا أيضاً، في جملة أمور، إلى الإسراع بالمقاييس بشأن نص بروتوكول ملزم قانوناً أو صك قانوني آخر.

استخدام الطاقة ليست مستدامة وقد تؤدي، إذا استمرت الاتجاهات السائدة حالياً على ما هي عليه، إلى تفاقم المشاكل البيئية التي يواجهها العالم والآثار الصحية المشار إليها في الفقرة ٣١ أعلاه. فثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) التشجيع على وضع سياسات متكاملة للنقل تأخذ في الاعتبار النهج البديل لتلبية احتياجات النقل التجاري والخاص، وتحسين أداء قطاع النقل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وبخاصة ضرورة لتشجيع التعاون الدولي في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً في قطاع النقل وتنفيذ برامج تدريب ملائمة وفقاً للبرامج والأولويات الوطنية؛

(ب) تكامل التخطيط في مجالات استخدام الأراضي والنقل الحضري والمحيط بالحضر والنقل الريفي مع مراعاة الحاجة إلى حماية النظم الإيكولوجية؛

(ج) اتخاذ تدابير والتشجيع على اتخاذها، حسب الاقتضاء، من أجل تخفيف الأثر السلبي للنقل على البيئة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة في قطاع النقل؛

(د) استخدام تشكيلة كبيرة من أدوات السياسة من أجل تحسين كفاءة الطاقة وتحسين معايير الكفاءة في قطاع النقل والقطاعات المتعلقة به؛

(هـ) مواصلة إجراء الدراسات في المحافظ المناسبة، ومنها منظمة الطيران المدني الدولي، بشأن استخدام الأدوات الاقتصادية لتخفيف الآثار الضارة للطيران على البيئة في سياق التنمية المستدامة؛

(و) الإسراع في الاستغناء تدريجياً عن استعمال البنزين الذي يحتوي على رصاص في أقرب وقت ممكن، من أجل بلوغ الأهداف المتمثلة في الحد من الآثار الجسيمة على الصحة الناجمة عن تعرض البشر للرصاص. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستمر تقديم المساعدة التكنولوجية والاقتصادية إلى البلدان النامية لتمكينها من إنجاز هذا التحول؛

(ز) تشجيع وضع مبادئ توجيهية طوعية للنقل المؤاتي للبيئة، وعلى اتخاذ إجراءات لتقليل ما يصدر عن المركبات من ابعاث ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون، وأكسيدات النيتروجين والمواد الجسيمية والمركبات العضوية المتطايرة، في أقرب وقت ممكن؛

٤٩ - وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة الحالية، أكد المجتمع الدولي اعترافه بمشكلة تغير المناخ باعتبارها واحدة من أكبر التحديات التي تواجهه العالم في القرن المقبل. وأكد قادة كثير من البلدان خطورة هذه المشكلة في البيانات التي أدلوا بها أمام الجمعية، وحددوا الإجراءات المتاحة لهم للاستجابة لهذا التحدي سواءً في بلدانهم أو على الصعيد الدولي.

٥٠ - مونتريال هو موضع ترحيب، وقد أتاح ذلك توفير أموال لتحقيق أمور منها البدء، في وقت أقرب، في الاستغناء تدريجياً عن استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان النامية، بما في ذلك بروميد الميثيل. وينبغي أن تكون المبالغ التي سُيُغذى بها الصندوق مستقبلاً كافية أيضاً لكافلة تنفيذ بروتوكول مونتريال في حينه. ويلزم أيضاً زيادة التركيز على برامج بناء القدرات في البلدان النامية في إطار الصناديق المتعددة الأطراف، فضلاً عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٥٦ - وينبغي مكافحة ارتفاع مستويات التلوث الجوي العابر للحدود، بوسائل منها التعاون الإقليمي المناسب من أجل تقليل مستويات التلوث.

المادة الكيميائية السامة

٥٧ - إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أمر أساسي للتنمية المستدامة، وللحافظة على الصحة البشرية وحماية البيئة. ويتحمل جميع المسؤولين عن المواد الكيميائية، في جميع مراحل دورة حياتها، مسؤولية تحقيق هذا الهدف. وقد تم إحراز تقدم كبير بشأن الإدارة السليمة للكيميات منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وبصفة خاصة من خلال إنشاء المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن مدونة الأخلاق بشأن التجارة الدولية بالمواد الكيميائية ومبادرات الصناعة الطوعية، مثل العناية المسؤولة، تكمل الأنظمة المحلية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال عدد من المواد الكيميائية يشكل تهديداً كبيراً للنظم الإيكولوجية المحلية والإقليمية والعالمية وللصحة البشرية. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ازداد التفهم للأضرار الجسيمة التي يمكن أن تسببها بعض المواد الكيميائية السامة للصحة البشرية وللبيئة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويتعمّن أن تظل الإدارة السليمة ببيتها للمواد الكيميائية مسألة هامة فيما بعد عام ٢٠٠٠. وينبغي إلقاء اهتمام خاص للتعاون في تطوير ونقل تكنولوجيا البدائل السليمة وفي تطوير القدرة على انتاج هذه البدائل. ويعين تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة^(٣) بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفقاً للجدول الزمني المتفق عليها للتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالموافقة المساعدة عن علم والمؤثرات العضوية الثابتة. وجدير باللاحظة أن المواد الكيميائية غير العضوية لها سلوك وأدوار مختلفة عن المواد الكيميائية العضوية.

٥٨ - والهدف النهائي الذي تتشارطه جميع البلدان هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي. ويطلب هذا سياسات وتدابير تتسم بالكفاءة وفعالية من حيث الكلفة تكفي لحدوث انخفاض كبير في الانبعاثات. واستعرضت البلدان في هذه الدورة حالة الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد اتفق الجميع على أن التوصل إلى نتيجة مرضية يعد أمراً حيوياً.

٥٩ - ولا يزال موقف كثير من البلدان بالنسبة لهذه المفاوضات يمر بمرحلة تطور، وقد اتفق على أنه لن يكون من المناسب أن يسعى إلى تحديد النتائج سلفاً، ومع ذلك، جرت بعض المناقشات المفيدة بشأن المواقف التي تمر بمرحلة تطور.

٥٢ - وهناك بالفعل اتفاق واسع النطاق، وإن لم يكن شاملاً، على ضرورة النظر في تحديد أهداف تكون مجدية وواقعية ومنصفة وملزمة قانوناً للبلدان المذكورة في المرفق الأول للاتفاقية، وتسفر عن تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أطر زمنية محددة، من قبيل أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى تحديد الأهداف، هناك أيضاً اتفاق واسع النطاق على ضرورة النظر في طرق ووسائل تحقيقها، مع مراعاة الآثار الاقتصادية فضلاً عن الآثار البيئية وغيرها من الآثار السلبية التي تترتب على تدابير الاستجابة التي من هذا القبيل في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية.

٥٣ - ويعود التعاون الدولي في تنفيذ الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية، أمراً أساسياً أيضاً لتعزيز التطبيق الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥٤ - وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز شبكات الرصد النظمية لكي يمكن تحديد البداية والتوزيع المحتلين للتغير المناخي وتقييم الآثار التي يحتمل أن تترتب عليه، ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

٥٥ - وما يرجح طبقة الأوزون تستند على نحو خطير وهناك حاجة إلى تعزيز بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون^(٤). ويلزم التصديق على تعديلات كوبنهاغن التي أدخلت على البروتوكول. وإن ما تحقق مؤخراً من نجاح في اختتام مفاوضات تغذية الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول

النفايات الخطيرة

٥٨ - أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقية بازل^(٢١)، واتفاقية باماكو^(٢٢)، واتفاقية لومي الرابعة^(٢٣) والاتفاقيات الإقليمية الأخرى، مع أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتشمل المبادرات الهامة التي اتخذت بهدف تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطيرة بموجب اتفاقية بازل (أ) الأنشطة المتخصصة لمنع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطيرة؛ و (ب) إنشاء مراكز إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالقليل من النفايات الخطيرة وإدارتها؛ و (ج) معالجة النفايات الخطيرة والتخلص منها في أقرب مكان ممكن من منشآتها. وينبغي زيادة تطوير هذه المبادرات. ومن المهم والملح أيضاً أن يكتمل العمل بموجب اتفاقية بازل لتحديد النفايات الخطيرة التي تخضع للاتفاقية، وأن يتم التفاوض على بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، وأن يتم إقرار هذا البروتوكول وتنفيذها. وينبغي تحديد الأراضي الملوثة بالنفايات الخطيرة واتخاذ الإجراءات لمعالجتها. ويلزم أيضاً وجود حلول متكاملة للإدارة للقليل من توليد النفايات الحضرية والصناعية وتعزيز إعادة الدوران وإعادة الاستخدام.

النفايات المشعة

٥٩ - يمكن أن تكون للنفايات المشعة آثار جسيمة جداً على البيئة وعلى صحة الإنسان على مدى فترات طويلة من الزمن. ولذلك من الأساسي أن تدار هذه النفايات المشعة بطريقة مأمومة ومسؤولية. ويجب أن يسترشد في عمليات تخزين ونقل النفايات المشعة وتحريكها والتخلص منها عبر الحدود بجميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وتقع على الدول المنتجة للنفايات المشعة مسؤولية كفالة تخزينها والتخلص منها بشكل مأمون. وينبغي، بشكل عام، أن يتم التخلص من النفايات المشعة في إقليم الدولة التي تنتجه فيها بالقدر الذي يتفق وسلامة إدارة تلك المواد. وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية كفالة أن تدار النفايات التي تقع ضمن ولايته بطريقة مناسبة وفقاً للمبادئ المقبولة دولياً، مع مراعاة أية آثار قد تنشأ عنها عبر الحدود مراعاة كاملة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهد لمنع تصدير النفايات المشعة إلى البلدان التي لا توجد فيها مرافق مناسبة لمعالجة النفايات وتخزينها. ويعرف المجتمع الدولي أيضاً باحتمال أن تكون الترتيبات الإقليمية أو المرافق المشتركة الاستخدام مناسبة للتخلص من تلك النفايات في بعض الحالات. وينبغي أن تجرى إدارة النفايات المشعة^(٢٤) بأسلوب يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمعايير المقبولة دولياً. ومن المهم تكثيف

تدابير السلامة فيما يتعلق بالنفايات المشعة. ويتعين على الدول، بالتعاون حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية ذات الصلة، لا تشجع أو تسمح بتخزين النفايات المشعة العالمية أو المتوسطة أو المنخفضة المستوى الإشعاعي أو التخلص منها بالقرب من البيئة البحرية، إلا إذا قررت الدول أن الأدلة العلمية المتفقة مع الأسس التوجيهية والمبادئ المطبقة والمقبولة دولياً، تظهر أن عملية التخزين أو التخلص هذه لا تشكل خطراً غير مقبول على الناس والبيئة البحرية، أو لا تتدخل في الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار. وفي معرض النظر في تلك الأدلة، ينبغي تطبيق مبدأ النهج التح沃طي تطبيقاً ملائماً. وثمة حاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي مزيداً من الإجراءات للتصدي لضرورة زيادة الوعي بأهمية وجود إدارة مأمومة للنفايات المشعة، وكفالة منع وقوع أحداث وحوادث تشمل انطلاقاً جاماً لها هذه النفايات.

٦٠ - وقد كانت إحدى التوصيات الرئيسية في هذا المجال لجدول أعمال القرن ٢١ وللجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية هي دعم الجهود التي تبذلها حالياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة. وإن الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمومة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمومة للنفايات المشعة التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الراهن تحت رعاية الوكالة هي على وشك الانجاز. وسوف توفر تقنيات شاملة للقانون الدولي ودليلاً لأحسن الممارسات في هذا المجال. وسوف تستند بحق إلى جميع مبادئ الممارسة الأفضل لهذا الموضوع التي نشأت في المجتمع الدولي، بما في ذلك، المبدأ الذي ينص بصورة عامة على أنه ينبغي التخلص من النفايات المشعة على أراضي الدولة التي نشأت فيها طالما أن ذلك ينسجم مع الإدراة المأمومة لهذه المواد. وينبغي للحكومات أن تضع الصيغة النهائية لنص الاتفاقية، وهي مدعاة للتصديق عليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن ليتسنى زيادة تحسين الممارسة وتعزيز السلامة في هذا المجال. وينبغي أن يسترشد في نقل الوقود النووي المشع والنفايات العالية المستوى الإشعاعي بواسطة البحر بالمبادئ التوجيهية لمدونة الوقود النووي المشع التي يتعين أن ينظر في تطويرها لتكون صكاً إلزامياً. أما مسألة الآثار البيئية المحتملة العابرة للحدود والمترتبة على الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات المشعة ومسألة التبليغ المسبق، والمعلومات ذات الصلة، والتشاور مع الدول التي قد تتأثر بهذه الآثار، فينبغي مواصلة تناولها داخل المنتديات المناسبة.

٦١ - وهناك حاجة إلى زيادة التعاون العالمي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيات المناسبة، من أجل تحسين إدارة النفايات

والربحية. ويلزم وضع سياسات ريفية شاملة لتحسين سبل الحصول على الأراضي، ومكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتقليل الهجرة الريفية. ووفقا للالتزامات المتفق عليها في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٢١)، ينبغي أن يعطى الأمن الغذائي المستدام لفقراء المناطق الحضرية والريفية على السواء الأولوية في السياسات، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي تقديم المساعدة للبلدان النامية تحقيقاً لذلك. ولتحقيق تلك الأهداف، ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية علياً لتنفيذ التزامات إعلان وخطة عمل روما، وخاصة الدعوة إلى تحديد هدف أدنى وهو تقليل عدد السكان الذين يعيشون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥.

وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية على تنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام لأغراض الأغذية والزراعة على نحو ما اعتمدته المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية، المعتمد في ليزغ، ألمانيا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويتعين في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة، في عام ١٩٩٨، النظر في قضايا الزراعة المستدامة واستخدام الأرض بالنسبة إلى المياه العذبة. والتحدي الذي تواجهه البحوث الزراعية هو زيادة المحاصيل في جميع الأراضي الريفية مع حماية قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها. ويجب على المجتمع الدولي والحكومات أن تواصل أو أن تزيد استثماراتها في البحوث الزراعية لأن تطوير أنماط جديدة من البحوث ثم استخدام نتائجها في الأرض بطريقة مستدامة قد يستغرق سنوات أو عقوداً. وسوف تحتاج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الكثيفة السكان، إلى التعاون الدولي للحصول على نتائج تلك البحوث وعلى التكنولوجيا التي تهدف إلى تحسين الانتاجية الزراعية في مساحات محدودة. وبصفة أعم، تستmer الحاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في جواهير أخرى كثيرة من الاحتياجات الأساسية للزراعة. وثمة حاجة إلى تقديم الدعم لمواصلة عملية الإصلاح وفقاً لاتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة، والتنفيذ التام لقرار منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

التصحر والجفاف

٦٤ - تحت الحكومات على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وخاصة في أفريقيا (بتوقعها وأو التصديق عليها وأو قبولها وأو إقرارها وأو الانضمام إليها) وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، وهي الاتفاقيات التي

المشعة. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم لتنظيف المواقع الملوثة بسبب جميع أنواع الأنشطة النووية، وإلى إجراء دراسات صحية في المناطق المحيطة بهذه المواقع، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد الأماكن التي قد تحتاج إلى علاج صحي والتي يجب تقديمها إليها. وينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية مع التسليم، على وجه الخصوص، بالاحتياجات الخاصة للدول الجزئية الصغيرة النامية، لتمكنها من وضع أو تحسين الإجراءات اللازمة لإدارة النفايات المشعة والتخلص منها على نحو مأمون، وهي النفايات الناشئة عن استخدام التويدات المشعة في الطب والبحوث والصناعة.

الأرض والزراعة المستدامة

٦٢ - يهدد تدهور الأراضي وفقدان التربة معيشة الملايين من الناس والأمن الغذائي في المستقبل، مع ما يتربّط على ذلك من آثار بالنسبة لموارد المياه وحفظ التنوع البيولوجي. وثمة حاجة ملحة إلى تحديد سبل مكافحة أو عكس مسار تسارع تدهور التربة على نطاق عالمي، باستخدام نهج نظام إيكولوجي، مع مراعاة احتياجات السكان الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الجبلية وإدراك المهام المتعددة للزراعة. إن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة، إذ عليها يعتمد انتاج الغذاء والألياف، بينما يتم توفير الطعام والمسكن لسكان لا يزال عددهم آخذًا في الازدياد. ولقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى نهج متكامل لحماية موارد الأرض والتربة وإدارتها المستدامة، كما ذكر في المقرر ثالثاً ١١ المؤتمرون الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(٢٢)، بما في ذلك تحديد تدهور الأرض، يشمل جميع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي فضلاً عن الصعيد الوطني، بما في ذلك المزارعون، وصغار منتجي الغذاء والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات النسائية، التي لها دور حيوي في المجتمعات الريفية. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات لكفالة توافر حياة الأرضي والوصول إليها، والقروض والتدريب فضلاً عن إزالة العقبات التي تقييد حرية المزارعين، وخاصة صغار المزارعين وال فلاحين، في الاستثمار في أراضيهم ومزارعهم وتحسينها.

٦٣ - ولا يزال من الضروري مواصلة الجهود للقضاء على الفقر بوسائل منها بناء القدرات لتعزيز نظم الأغذية المحلية، وتحسين الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية لما يربو على ٨٠٠ مليون من السكان الذين يعيشون من نقص التغذية في العالم، والموجودين بصورة رئيسية في البلدان النامية. ويتعين على الحكومات أن تضع سياسات تستهدف تعزيز الزراعة المستدامة فضلاً عن الإنتاجية

دخلت حيز النفاذ في 26 كانون الأول / ديسمبر 1996 وعلى تقديم الدعم إلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي ستعقد في روما في أيلول / سبتمبر 1997 والمشاركة فيها مشاركة نشطة.

٦٥ - ويبحث المجتمع الدولي على الاعتراف بالأهمية البالغة والضرورة القصوى للتعاون الدولي والشراكة الدولية في مكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف. وبغية زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية الموجودة، ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يقوم وبالتالي بتقديم الدعم، إلى الآلية العالمية التي ستكون لها القدرة على تشجيع الإجراءات المضدية إلى تعبئة موارد كبيرة والقدرة على تنفيذها من أجل دفع عملية تنفيذ الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية، والإسهام في القضاء على الفقر الذي يعتبر إحدى النتائج الرئيسية للتتصحر والجفاف في غالبية البلدان المتأثرة. وثمة رأي آخر مفاده أن على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، توفير موارد جديدة وإضافية تحقيقاً لهذه الغايات ذاتها. وينبغي أن يتم دون تأخير، وبشروط متفق عليها بصورة متبادلة، الاقتصادياً بنقل التكنولوجيات السليمة بينها والمصالحة اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً إلى البلدان النامية فيما يتصل بمكافحة التصحر وأو الحد من آثار الجفاف، بغية الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.

التنوع البيولوجي

٦٦ - تظل هناك حاجة ملحة إلى حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد المتأتية عن استخدام الموارد الجينية. إن الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي تنشأ بصورة رئيسية عن تدمير الموئل والجني المفترط، والتلوث، والإدخال غير المناسب للنباتات والحيوانات الأجنبية. وهناك حاجة ملحة لأن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي، بدعم من المؤسسات الدولية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراء حاسم لحفظ الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية وصونها بغية تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي؛

(ب) التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذها تاماً وفعلاً جنباً إلى جنب مع مقررات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك التوصيات بشأن التنوع البيولوجي الزراعي، والولاية المعتمدة في حاكمتها بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والمتابعة الحثيثة للمهام الأخرى التي حددتها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة في برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الأرضي^(٣٧) في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية المعتمد في الاتفاقية؛

(ج) اتخاذ إجراءات ملموسة للتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف بشأن أمور منها الوصول إلى الموارد الجينية وتناول التكنولوجيا البيولوجية وفوائدها؛

(د) إيلاء مزيد من الاهتمام للحصول على موارد مالية جديدة إضافية لتنفيذ الاتفاقية؛

(ه) تيسير نقل التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية، إلى البلدان النامية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(و) احترام معارف وابتكارات ومارسات المجتمعات الأصلية والمحليّة التي تجسد أنماط المعيشة التقليدية والمحافظة عليها وصونها، وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد المتأتية عن المعارف التقليدية كي يتسع حماية تلك المجتمعات ومكافأتها بما يتفق مع حكم اتفاقية التنوع البيولوجي، ووفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف؛

(ز) العمل بسرعة على إنجاز بروتوكول السلامة البيولوجية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، على أن يكون مفهوماً جواز استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالسلامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اعتبار أنها آلية مؤقتة خلال عملية وضعه، والعمل على إكماله بعد إبرامه، بما في ذلك وضع التوصيات المتعلقة ببناء القدرات المتصلة بالسلامة البيولوجية؛

(ح) التشدد على أهمية قيام الأطراف في الاتفاقية بإنشاء آلية تنسيق مركزية بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(ط) الاعتراف بدور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛

(ي) تقديم الدعم الضروري لدمج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ك) تعزيز التعاون الدولي لتطوير بناء القدرة الوطنية وتعزيزها، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات؛

(ل) توفير تدابير حافظة على الأصدعات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بحفظ التنوع

البيولوجي واستخدامه المستدام، والنظر في الوسائل اللازمة لتعزيز قدرات البلدان النامية على التنافس على الموارد البيولوجية في السوق الناشئة، وفي الوقت ذاته تحسين عمل تلك السوق.

السياحة المستدامة

٦٧ - تعتبر السياحة الآن إحدى أكبر الصناعات في العالم، وأسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، والنمو المتوقع في قطاع السياحة والاعتماد المتزايد لكثير من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على هذا القطاع بوصفيه من أكبر القطاعات التي تتوافر فيها الأعمال التي تسهم في الاقتصادات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الحفاظ على البيئة وحمايتها، من ناحية، والسياحة المستدامة، من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع المفهوم التقليدي للسياحة ليشمل المفهوم الثقافي والسياحة الإيكولوجية، جديرة بأن تولى اعتباراً خاصاً، وذلك فضلاً عن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٦٨ - وهناك حاجة إلى إيلاء مزيد من النظر لأهمية السياحة في سياق جدول أعمال القرن ٢١. والسياحة، شأنها شأنسائر القطاعات، تستخدم الموارد، وتولد التغيرات، وتترجم عنها تكاليف وفوائد بيئية وثقافية واجتماعية. وبغية تحقيق أنماط مستدامة من الاستهلاك والانتاج في قطاع السياحة، فمن الضروري تعزيز تطوير السياسة الوطنية وتعزيز القدرة في مجالات التخطيط المادي، وتقدير الآثار، واستخدام الأدوات الاقتصادية والتنظيمية، وفي مجالات المعلومات والتعليم والتسويق. وثمة شاغل خاص هو تدھور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعب المرجانية، والجبال، والمناطق الساحلية، والأراضي الرطبة.

٦٩ - ينبغي أن يتم وضع السياسات وتنفيذها بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، وخاصة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأصلية. كما ينبغي للجنة أن تضع برنامج عمل دولياً موجهاً نحو العمل بشأن السياحة المستدامة، يتم تحديده بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

٧٠ - والتنمية المستدامة للسياحة ذات أهمية لجميع الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى تعاون دولي لتسخير تنمية السياحة في البلدان

النامية، بما في ذلك تنمية وتسويق السياحة الإيكولوجية، مع مراعاة أهمية سياسات الحفظ الازمة لتأمين الفوائد على المدى الطويل من تنمية هذا القطاع، وعلى الأخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧١ - يؤكد المجتمع الدولي مجدداً التزامه بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قامت لجنة التنمية المستدامة بإجراء استعراض منتصف المدة لمجالات برنامج العمل لعام ١٩٩٦. وستضطلع اللجنة في دورتها السادسة، التي ستعقد في عام ١٩٩٨، باستعراض لجميع الفضول والقضايا المتبقية من برنامج العمل. ومن المقرر أن يتجرى في عام ١٩٩٩ استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل يكون منسجماً مع استعراض المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة. واتخذت اللجنة، في دورتها الخامسة، قراراً بشأن طرائق إجراء استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل أوصت فيه بأن تعقد الجمعية العامة دوره استثنائية تستغرق يومين قبل انعقاد دورتها الرابعة والخمسين مباشرةً لغرض إجراء تقييم متعمق لتنفيذ برنامج العمل^(٣٨). وسيكون التنفيذ الكامل للمقرر إسواماً مما في تحقيق أهداف المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٢ - وتبذل جهود كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري استكمال هذه الجهود بدعم مالي فعال من المجتمع الدولي. وتعد المساعدة الخارجية لبناء الهياكل الأساسية الازمة وبناء القدرة الوطنية، بما في ذلك القدرة البشرية والمؤسسية، وتيسير الحصول على معلومات عن ممارسات التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات السليمة بيعياً طبقاً للفقرة ١٤-٣٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١، أموراً هامة جداً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ليتسنى لها تحقيق أهداف برنامج العمل بصورة فعالة. ومن أجل المساعدة في بناء القدرات الوطنية، ينبغي تنفيذ شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في أقرب وقت ممكن، مع تقديم دعم إلى المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

الكوارث الطبيعية

٧٣ - تُسغر الكوارث الطبيعية عن نتائج لا تتناسب مع قدرات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات النظم الإيكولوجية الهشة للغاية.

أعمال القرن ٢١. وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وسيلزم توفير موارد جديدة وإضافية كبيرة لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا ينبغي الوفاء على وجه السرعة بجميع الالتزامات المالية لجدول أعمال القرن ٢١. ولا سيما ما ورد منها في الفصل ٣٣، وبالأحكام المتعلقة بتوفير موارد جديدة وإضافية تكون كافية وقابلة للتبني بها على السواء. ومن الضروري بذل جهود جديدة لكتفالة إسهام جميع مصادر التمويل في التمويـل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧٧ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وهي أساسية من أجل قيامها بالتنفيذ الفوري والفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ولا يمكن الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام بتدفقات رأس المال الخاص. ولهذا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبني بما أخذته على نفسها من التزامات ببلوغ هدف الأمم المتحدة وهو ٧٠% في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، يشكل الهبوط الحالي في اتجاه نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة الناتج القومي الإجمالي مصدرًا للقلق. وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه، مع مراعاة ضرورة تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لجميع البلدان أن تعالج العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الهبوط وذلك من منطلق روح الشراكة العالمية. وينبغي وضع استراتيجيات لزيادة دعم المانحين لبرامج المعونات وإحياء الالتزامات التي أعلنتها المانحون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسبق لبعض البلدان أن حقق أو تجاوز هدف ٧٠% في المائة المتفق عليه. ولا تزال التدفقات المالية الرسمية إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نموا، تُشكّل أحد العناصر الأساسية للشراكة التي يجسدها جدول أعمال القرن ٢١. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً هاماً، في جملة أمور، في بناء القدرات، وفي الهياكل الأساسية، وفي مجال مكافحة الفقر وحماية البيئة في البلدان النامية، كما تقوم بدور حاسم في أقل البلدان نموا. ويمكن أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً هاماً مكملاً ومحفزاً في تعزيز النمو الاقتصادي وقد تؤدي، في بعض الحالات، دوراً حفزاً في تشجيع الاستثمارات الخاصة، وحيثما يقتضي الأمر، تشجيع جميع جوانب ما تضطلع به البلدان من بناء القدرات وتعزيزها.

٧٨ - ويُعد ما تقوم به المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من عمليات تمويل عن طريق آلياتها التساهليـة

وينبغي لبرامج التنمية المستدامة إعطاء أولوية أكبر لتنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، اليابان، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤^(١). وثمة حاجة بصفة خاصة إلى بناء القدرات للتخطيط للكوارث وإدارتها ولتشجيع وتسهيل نقل تكنولوجيات الإنذار المبكر إلى البلدان المعرضة للكوارث، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٧٤ - وبالنظر إلى ضرورة القيام بمزيد من الأعمال في مختلف أنحاء العالم، فإن هناك حاجة خاصة إلى تقديم مزيد من المساعدات إلى البلدان النامية من أجل:

(أ) تعزيز الآليات والسياسات المصممة لتخفيض حدة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وتحسين التأهب لها وإدماج اعتبارات الكوارث الطبيعية في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى الموارد لتخفيض حدة الكوارث والتأهب والاستجابة لها والإبلاغ عنها؛

(ب) تحسين الوصول إلى التكنولوجيا ذات الصلة والتدريب على تقييم الأخطار والمجازفات وإقامة شبكات الإنذار المبكر، وعلى الوقاية من الكوارث البيئية، على نحو ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) تقديم وتسهيل الدعم التقني والعلمي والمالي من أجل التأهب للكوارث والاستجابة لها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

الكوارث التكنولوجية الكبرى والكوارث الأخرى التي لها تأثير ضار على البيئة
٧٥ - تُشكّل الكوارث التكنولوجية الكبرى والكوارث الأخرى التي لها تأثير ضار على البيئة عقبة كبيرة في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان كثيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكشف تعاونه في مجال اتقاء هذه الكوارث وتخفيض حدتها، والإغاثة من الكوارث والإصلاح بعد وقوع الكوارث، وذلك من أجل تعزيز قدرات البلدان المتضررة على التصدي لهذه الحالات.

جيم - وسائل التنفيذ

الموارد والآليات المالية

٧٦ - تؤدي الموارد والآليات المالية دوراً رئيسياً في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبووجه عام، سيتولى القطاعان العام والخاص في بلد ما تمويل تنفيذ جدول

أمراً جوهرياً أيضاً فيما تبذله البلدان النامية من جهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً تماماً على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لهذه المؤسسات مواصلة الاستجابة لاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة في إطار التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية.

٧٩ - ومن المهم للبلدان النامية التزام المانحين الكامل والمستمر بتمويل عمليات مرفق البيئة العالمي على نحو ملائم ومستدام وقابل للتتبُّؤ به كيما يتسمى مواصلة تحقيق المنافع البيئية العالمية. وتُتحثَّt البلدان المانحة على الاشتراك في توفير موارد جديدة وإضافية، بهدف تقاسم الأعباء بشكل منصف، عن طريق تغذية مرفق البيئة العالمي تغذية مرضية تتبع إمكانية تقديم منح وتمويل تساهمي يرمي إلى تحقيق منافع بيئية عالمية ويعزز ان بالاتالي التنمية المستدامة. وينبغي النظر في زيادة استكشاف مرونة الولاية الحالية لمرفق البيئة العالمي في دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق منافع بيئية عالمية. وفيما يتعلق بدوره المشاريع، ينبغي بذلك جهود إضافية لمواصلة تنظيم عملية صنع القرار من أجل المحافظة على إطار ديمقراطي فعال وكفوء، ومتسم بالشفافية أيضاً، وقادم على المشاركة. ولدى قيام مرفق البيئة العالمي بعمله ككيان تنفيذي للأالية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ينبغي له مواصلة عمله على نحو يتناسب مع هاتين الاتفاقيتين ويشجع على تنفيذهما. وينبغي لوكالات المرفق المنفذة، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، أن تعزز، حسب الاقتضاء، وبما يتماشى مع ولايات كل منها، تعاونها على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيد الميداني.

٨٠ - وينبغي تعزيز كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق جملة أمور منها زيادة تمويلها بدرجة كبيرة وبشكل يمكن التنبؤ به ومتواصل ومضمون، وبما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك من خلال التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ و١٩٩٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٣. وهناك ضرورة لزيادة الموارد المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة، على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

٨١ - ورأس المال الخاص أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان النامية. وينبغي

تعزيز مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي الخاص بالنظر لأهميته المتزايدة. وبغية حفز مستويات أعلى من الاستثمار الخاص، ينبغي للحكومات أن تعمل على كفالة استقرار الاقتصاد الكلي، واتباع سياسة مفتوحة إزاء التجارة والاستثمار، وإقامة نظام قاضي ونظام مالي عاملين بشكل جيد. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات، بما في ذلك دراسات عن تهيئة البيئة الملائمة، على الصعيدين الوطني والدولي، لتسهيل الاستثمار الأجنبي الخاص، ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية، وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. وكيما يكفل دعم هذه الاستثمارات لأهداف التنمية المستدامة من المهم جداً أن توفر الحكومات الوطنية للبلدان المستثمرة والمتعلقة على السواء الأطر والحوافز التنظيمية الملائمة للاستثمار الخاص. ولهذا، ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل لوضع سياسات وتدابير ترمي إلى تشجيع التدفقات الاستثمارية الطويلة الأجل إلى البلدان النامية لأنشطة التي تزيد من قدرتها الإنتاجية وإلى تخفيض تقلبات هذه التدفقات. ويشجع ما ناحو المساعدة الإنمائية الرسمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تقوية التزامهم بعدم الاستثمار في البلدان النامية على نحو يعزز معه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

٨٢ - وما زالت مشكلة الدين الخارجية تضعف جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبغية حل مشاكل الدين المتبقية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي للبلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل جهودها الرامية للوصول إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الدين، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الدين وإعادة جدولة الدين، وتخفيض الدين، وتحويل الدين، وعند الاقتضاء، إلغاء الدين، وكذلك تقديم منح وتدفقات بشروط ميسرة تساعد في استعادة الجدارة الإنمائية. وتمثل المبادرة المتعلقة بدينون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي قام بها البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والتي تحظى بدعم البلدان الدائنة الأعضاء في صادي باريس، تطوراً هاماً في تخفيف مشكلة الدين المتعددة الأطراف. ويتطالب تنفيذ المبادرة توافر موارد مالية إضافية من المانحين الثنائيين والمتعدد الأطراف دون أن يؤثر ذلك على الدعم اللازم لأنشطة الإنمائية للبلدان النامية.

٨٣ - وهناك ضرورة لوجود فهم أوفر لتأثير المديونية على سعي البلدان النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي مدعاة إلى التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في موالة النظر

في علاقة الترابط بين المديونية والتنمية المستدامة للبلدان النامية.

٨٤ - وعلى الرغم من أن التعاون الدولي مهم جداً في مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية، فإن التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيأتي بوجه عام من القطاعين العام والخاص للبلدان نفسها. ويمكن أن تشمل السياسات المتعلقة بتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك توفير الائتمانات، إجراء إصلاحات اقتصادية كافية سليمة، بما في ذلك إصلاحات السياسات المالية والنقدية، واستعراض الإعانتات الحالية وإصلاحها، والتشجيع على الإدخار الشخصي وإمكانية الحصول على ائتمانات، ولا سيما الائتمانات الصغيرة جداً، وبخاصة للنساء. وينبغي أن يقرر كل بلد بنفسه سياساته بهذا الشأن،أخذًا في الاعتبار ما يتميز به من خصائص وما لديه من قدرات، ومستوى التنمية الذي بلغه، حسبما هي مبنية على وجه الخصوص في استراتيجيته الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيثما وجدت.

٨٥ - وتدعم الحاجة إلى جعل أشكال الإعانتات الحالية أكثر شفافية بغية زيادة الوعي بأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفعلي، وإصلاحها أو إلغائها إذا اقتضى الأمر. وينبغي تشجيع زيادة البحث على الصعيدين الوطني والدولي في هذا المجال من أجل مساعدة الحكومات في تحديد الإعانتات التي تنجح عنها آثار مشوهة للسوق وضاربة اجتماعياً وبطبيعاً، وفي النظر في إمكانية إلغاء هذه الإعانتات تدريجياً. وينبغي أن تراعي تخفيضات الإعانتات كاملة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة والمستويات المختلفة لتنميته، وأن تنظر فيما يحتمل أن ينشأ عنها من آثار تراجعته، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومن المستحبوب كذلك استخدام التعاون والتنسيق الدوليين في التشجيع على تخفيض الإعانتات حيثما تترتب عليها آثار هامة في القدرة التنافسية.

٨٦ - وبغية الحد من الواجه التي تعترض توسيع نطاق استخدام الأدوات الاقتصادية، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تجمع المعلومات المتعلقة باستخدام الأدوات الاقتصادية وأن تتقاسم تلك المعلومات، كما ينبغي لها الأخذ ببرامج رائدة تبين، في جملة أمور، أفضل طريقة للارتفاع بذلك الأدوات مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب الآثار السلبية على القدرة التنافسية ومعدلات التبادل التجاري لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وقطاعات المجتمع المهمشة والمرتبطة بالتأثير. وعند إدخال الأدوات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي للحكومات أن تنظر في استخدام

تلك الأدوات تدريجياً، وتنفيذ برامج لتنقيف الجمورو، وتوفير مساعدة تقنية موجهة، وذلك كاستراتيجيات للحد من الآثار التوزيعية. وتشير دراسات مختلفة وخبراء عملية شتى في عدد من البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى أن الاستخدام المناسب للأدوات الاقتصادية ذات الصلة قد يساعد على توليد إمكانيات إيجابية لتحويل سلوك المستهلكين والمنتجين صوب اتجاهات أكثر استدامة في تلك البلدان. بيد أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات واختبار التجارب العملية في مزيد من البلدان، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، ومقبولية هذه الأدوات الاقتصادية، ومشروعيتها وإنصافها وكفاءتها وفعاليتها.

٨٧ - وهناك عدد من الآليات المالية الابتكارية قيد المناقشة في الوقت الراهن في المحافل الدولية والوطنية ولكنها لم تتطور مفاهيمها بعد بشكل كامل. ومن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريراً عن آليات التمويل الابتكارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضعية لعام ١٩٩٧. وإزاء الاهتمام الواسع النطاق بذلك الآليات، تدعى المنظمات المناسبة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى النظر في إجراء دراسات تطعيمية لاتخاذ إجراء منسق بشأن تلك الآليات، وتقاسمها مع لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وفي هذا السياق، ينبغي لا يحل التمويل الابتكاري محل المساعدة الإنمائية الرسمية بل ينبغي له أن يكملها. وينبغي مواصلة استكشاف مبادرات جديدة للتنفيذ التعاوني للأهداف البيئية والإنسانية بموجب هيكل حافزة ذات نفع متبادل.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً

٨٨ - يعتبر توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية وإمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وهناك حاجة ملحة بالنسبة للبلدان النامية لتأمين الحصول بصورة أكبر على التكنولوجيات السليمة بيئياً إذا ما أريد لها أن تبني بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويمكن أن تؤثر قدرة البلدان النامية على المشاركة في سرعة تقدم العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والإسهام فيها تأثيراً كبيراً في تنميتها. وهذا ما يدعو إلى التعجيل بالوفاء بجميع التزامات المؤتمر فيما يتعلق بالتدابير الملموسة اللازمة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتسهيل وتمويل الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً والدرية المناظرة ونقلها، وبصفة خاصة إلى البلدان

عامة التي يمكن أن ينجز للبلدان النامية الحصول عليها، كما قد تكون وسيلة هامة للحكومات من أجل حفز نقل التكنولوجيا التي يملكونها القطاع الخاص. ويتعين الترحيب بالمقترنات الخاصة بمتابعة دراسة الخيارات فيما يتعلق بذلك التكنولوجيات وأنشطة البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة.

٩٢ - ويتعين على الحكومات إيجاد إطار قانوني يتعلق بالسياسة العامة بحيث يساعد على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالเทคโนโลยيا وعلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وينبغي للحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية أن تواصل أداء دور رئيسي في إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وفيما بينها. وتعتبر هذه الشراكات ضرورية لربط مزايا إمكانية حصول القطاع الخاص على التمويل والتكنولوجيا والكفاءة الإدارية والخبرات المتصلة بتنظيم المشاريع والدراسة الفنية الهندسية، مع قدرة الحكومات على تهيئة بيئة لسياسة العامة تساعده على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالเทคโนโลยيا وبلغة أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٩٣ - ويمكن أن يساهم إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الصعيد الإقليمي، مساهمة كبيرة في تحقيق هدف نقل التكنولوجيات السليمة ببيئتها إلى البلدان النامية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تتعاون الهيئات التابعة للأمم المتحدة بما فيها، حسب الاقتضاء، لجنة تسيير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٩٤ - ويمكن أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية بدور هام يتمثل في الجمع بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، ليتسنى لها إيجاد صلات عمل مستدامة ومفيدة بصورة متبادلة. وينبغي توفير الحواجز لتشجيع بناء المشاريع المشتركة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وينبغي دعم برامج الإنتاج الأدنى في الشركات العامة والخاصة.

٩٥ - وينبغي أن تتخذ حكومات البلدان النامية تدابير مناسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل

النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهليه والتفضيلية، على النحو الذي يتتفق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي الاعتماد على الأشكال الراهنة من التعاون التي تشمل القطاعين العام والخاص في البلدان النامية والمتقدمة النمو وتوسيع نطاقها. ومن المهم في هذا السياق التعرف على الحواجز والقيود الموضوعة أمام نقل التكنولوجيات السليمة ببيئها المملوكة للقطاعين العام والخاص، وذلك بغية تحفيز هذه القيود والقيام في الوقت نفسه بإيجاد حواجز خاصة، مالية وغير ذلك، من أجل نقل هذه التكنولوجيات. وينبغي القيام باستعراض منتظم للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الأحكام الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، كجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة.

٨٩ - وبعد نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية على التكيف مع التكنولوجيات واستيعابها ونشرها، فضلاً عن توليد المعارف والابتكارات التقنية، جزءاً من العملية ذاتها، وينبغي أن تعطى هذه الأمور قدرًا مساوياً من الأهمية. وعلى الحكومات أن تقوم بدور مهم يتعلق، في جملة أمور، بتوفير مؤسسات البحوث والتطوير وتقديم الحواجز لتشجيع تنمية القدرات المؤسسية والبشرية والمساهمة فيها.

٩٠ - ويقوم القطاع الخاص بتطوير وإمساك قدر كبير من أكثر التكنولوجيات السليمة ببيئها تقدماً. وقد يساعد إيجاد بيئة مواتية من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، بما في ذلك التدابير الاقتصادية والمالية الداعمة، فضلاً عن إيجاد شبكة عملية للاحظمة البيئية وأكياس التتحقق من الامتثال، على حفز استثمار القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا السليمة ببيئها ونقلها إلى البلدان النامية. وينبغي دراسة الوسائل الجديدة للوساطة المالية من أجل تمويل التكنولوجيات السليمة ببيئها مثل "حدود الائتمان الخضراء". كما ينبع أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية ببذل المزيد من الجهد لتيسير نقل التكنولوجيا المملوكة ملكية خاصة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بشروط تساهليه، على النحو الذي يتتفق عليه بصورة متبادلة.

٩١ - وتحتفظ الحكومات والمؤسسات العامة بتصنيف من التكنولوجيا أو تمتلك هذا النصيب أو ينتج من البحوث والأنشطة الإنمائية الممولة من الأموال العامة. وتتيح السيطرة الحكومية على المعارف التكنولوجية التي تنتجه في مؤسسات البحث والتطوير المملوكة من الأموال العامة وتتأثير بها عليها إمكانية توليد التكنولوجيات المملوكة ملكية

وخبراتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. كما ينبغي الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين وثقافتهم وتقاليدهم وخبراتهم. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تواصل إعطاء أولوية عالية لتمويل بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة البلدان النامية على استيعاب وتوليد التكنولوجيات. والتعاون الدولي بحاجة إلى دعم لتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية على استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية من الخارج وتكبيتها للظروف المحلية. كما ينبغي زراعة تشجيع دور القطاع الخاص في بناء القدرات وتعزيزه. وينبغي زيادة الدعم المقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات من خلال ترتيبات التعاون "الثلاثي". ويحتاج كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، إلى تعزيز جهودها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتقاسم الخبرات والبيانات في مجال البيئة بفعالية أكبر.

العلم

١٠١ - ينبع زيادة الاستثمار العام والخاص في مجالات العلوم والتعليم والتدريب والبحث والتطوير زيادة ملموسة، مع التأكيد على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص للبنات والنساء.

١٠٢ - وتساعد الأدلة العلمية الموثوقة على بناء التوافق في الآراء على الصعيد الدولي. ولا بد من زيادة التعاون العلمي، ولا سيما بين التخصصات الأكademie المختلفة، للتحقق من الأدلة العلمية وتعزيزها وجعلها في متناول البلدان النامية. وهذه الأدلة هامة لتقدير الظروف والتغيرات البيئية. ويتسعن أيضاً على الحكومات والدوائر الأكademie والمؤسسات العلمية تحسين فرص الحصول على المعلومات العلمية المتصلة بالبيئة وبالتنمية المستدامة. وربما يكون من المفيد لتحقيق هذا الغرض تعزيز الشبكات الإقليمية والعالمية القائمة.

١٠٣ - وتعتبر مضاعفة الجهد لبناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية هدفاً بلاغاً الأهمية. وينبغي أن تواصل الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات، وبعض الآليات المعنية بالتمويل، زيادة الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية. وينبغي أيضاً الاهتمام بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٤ - وينبغي أيضاً للمجتمع الدولي أن يتعاون تعاوناً نشطاً على تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تحفيظ الأثر البيئي، وذلك

٩٦ - وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام إلى تقييم الاحتياجات التكنولوجية كأداة تستخدمها الحكومات في تحديد حافظة لمشاركة نقل التكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات التي يتبعها الأضطلاع بها لتحسين وتحجيم تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً واعتمادها ونشرها في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني. كما أن من المهم بالنسبة للحكومات أن تشجع إدماج تقييم التكنولوجيا البيئية مع تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا كأداة هامة لتقييم التكنولوجيات السليمة بيئياً والأنظمة المتصلة بالاستخدام المناسب لتلك التكنولوجيات في مجالات التخطيم والإدارة والموارد البشرية.

٩٧ - وتدعو الحاجة إلى تعزيز استكشاف شبكات الإعلام والاتصال الإلكترونية العالمية وزيادة إمكانياتها بما يمكن البلدان من أن تختار من بين الخيارات التكنولوجية المتاحة ما هو أنساب لاحتياجاتها. وينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها.

بناء القدرات
٩٨ - يعد تجديد الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي أمراً جوهرياً لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٩٩ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، في جملة أمور، من خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الذي يضطلع به، أن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية لبناء القدرات من أجل إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة تستند إلى نهج المشاركة. وينبغي في هذا الصدد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بوجه خاص في مجالات تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها.

١٠٠ - وينبغي أن تولي جهود بناء القدرات اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة من أجل كفالة استخدام مهاراتها

بطرق منها اتباع نهج في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون تقوم على احتياجات المستعملين.

التعليم والتوعية

١٠٨ - ويعد الوصول إلى المعلومات والمشاركة الجماهيرية الواسعة النطاق في عملية اتخاذ القرار من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ويلزم بذلك مزيد من الجهود للقيام، في ضوء الظروف التي يتفرد بها كل بلد، بتعزيز عملية إدماج سياسات البيئة والتنمية من خلال السياسات والصكوك وآليات التنفيذ القانونية والتنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني وصعيدي الدولة والمقاطعة والصعيد المحلي. وعلى الصعيد الوطني ينبغي أن تتاح لكل فرد فرص مناسبة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والموجودة بحوزة السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأشطة الخطرة في المجتمعات المحلية، وكذلك فرصة المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وينبغي للحكومات والمشروعين أن يقوموا، بدعم، حسب الاقتضاء، من المنظمات الدولية المختصة، بوضع إجراءات قضائية وإدارية لأغراض التعويض والانتصاف القانونيين في حالة الأعمال التي تضر بالبيئة والتنمية والتي قد تكون غير قانونية أو تشكل تهديداً على الحقوق بموجب القانون، وأن يتاحوا للأفراد والجماعات والمنظمات ممن لهم اهتمامات قانونية معترف بها إمكانية الوصول. وينبغي أن يتاح للأفراد والمجتمعات المتضررة إمكانية الوصول إلى القنوات القضائية والإدارية لكافلة أن تظل جميع السلطات، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وغيرها من المنظمات المدنية موضع مساءلة عن أعمالها وفقاً للتزاماتها على المستويات المناسبة في البلد المعنى، مع مراعاة النظم القضائية والإدارية في البلد المعنى.

١٠٩ - ومع مراعاة أحكام الفصل ٣٩، ولا سيما الفقرة ١-٣٩ من جدول أعمال القرن ٢١، من الضروري مواصلة التطوير التدريجي للقانون الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وكذلك تدوينه التدريجي، حسب وعند الاقتضاء. وينبغي للهيئات ذات الصلة التي يُضطلع فيها بهذه المهام أن تقوم بالتعاون والتنسيق في هذا الصدد.

١١٠ - ولا يزال تنفيذ التزامات المتعدد بها بموجب المعاهدات وغيرها من الصكوك الدولية في ميدان البيئة والامتثال لهذه التزامات يمثلان أولوية. ويمكن تشجيع التنفيذ بتوفير دعم مالي مكثف ومستدام ويمكن التنبؤ به، وقدرات مؤسسية كافية، ومواردبشرية، وفرص مناسبة للوصول إلى التكنولوجيا. ومن شأن تعاون الدول على التنفيذ بشروط متفق عليها فيما بينها أن يساعد على الحد من أسباب النزاع المحتملة بين الدول. وفي هذا السياق، ينبغي أن تواصل الدول دراستها ونظرها في الأساليب الكفيلة بتوسيع نطاق التقنيات المتاحة في

١٠٥ - يزيد التعليم مستوى الرفاه الإنساني ويلعب دوراً حاسماً في تمكين الناس من أن يصبحوا أفراداً منتجين ومسؤولين في المجتمع. وثمة شرط جوهري للتنمية المستدامة هو وجود نظام تعليمي يخصص له ما يكفيه من التمويل ويتسم بفعالية في جميع المراحل، ولا سيما مرحلتي الابتدائية والثانوية، ويكون مفتوحاً أمام الكافة. ليرتقي بطاقة الإنسان ويزيد درجة رفاهه. ومواضيع التعليم الأساسية لغرض الاستدامة هي التعليم على مدى العمر، والتعليم الجامع لعدة اختصاصات، والشراكة، والتعليم المتعدد الثقافات، والتمكين الذاتي. ولابد من إعطاء الأولوية لضمان حصول المرأة والفتاة على التعليم والتدريب على جميع المستويات وبصورة كاملة وعلى أساس تكافؤ الفرص. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتدريب المعلمين وقادة الشباب وغيرهم من المربيين. وينبغي أيضاً أن ينظر إلى التعليم بوصفه وسيلة لتمكين الشباب وسائر الفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى، بما في ذلك في المناطق الريفية، عن طريق الشراكات بين الأجيال وتعليم الأقران. وحتى في البلدان التي توجد فيها نظم تعليم راسخة، يتسع إلade النظر في توجهات التعليم والتوعية والتدريب لكي يتتسنى تعزيز الفهم بين الجماهير على نطاق واسع والتحليل النقدي ودعم التنمية المستدامة. وبحاجة التعليم الكفيف بتحقيق المستقبل المستدام أن تحشد له طائفة واسعة من المؤسسات والقطاعات، ويشتمل ذلك، وإن لم يقتصر على، قطاع الأعمال/ الصناعة، والمنظمات الدولية، والشباب، والمنظمات المهنية، والمربيين، والمؤسسات، حتى يتمكن من التصدي لمفاهيم التنمية المستدامة وقضاياها، التي يجسدها مجمل جدول أعمال القرن ٢١. ويتضمن التحضير لخطط وبرامج التنفيذ في مجال التنمية المستدامة والتي تم تأكيدها في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعلق بالموضوع المعتمد في عام ١٩٩٦^(٤). وستواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع آخرين تطوير مفهوم تسخير التعليم لأغراض تحقيق المستقبل المستدام.

١٠٦ - ويتسع دعم وتعزيز الجامعات والمراکز الأكاديمية الأخرى في سعيها إلى تشجيع التعاون فيما بينها، ولا سيما التعاون بين جامعات ومراکز البلدان النامية وجامعات ومراکز البلدان المتقدمة النمو.

١٠٧ - ينبع أن يكون تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان الصكوك القانونية الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

وظروف كل بلد، من بينها عدد محدود من المؤشرات الإجمالية، لاستخدامها على الصعيد الوطني، بصورة طوعية، بحلول عام ٢٠٠٠. ومؤشرات التنمية المستدامة هذه التي تشمل، عند الاقتضاء، ورهنها بظروف كل بلد، مؤشرات متعلقة بقطاعات محددة، ينبغي أن تقوم بدور مهم في رصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وفي تسهيل عملية تقديم التقارير الوطنية حسب الاقتضاء.

١١٥ - وقد ثبت أن التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تعتبر وسيلة قيمة لتبادل المعلومات على الصعيد بين الدولي والإقليمي، بل، والأهم من ذلك، باعتبارها مركزاً لتنسيق القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد الوطني داخل بلدانها. وينبغي أن يستمر تقديم التقارير الوطنية (انظر أيضاً الفقرة ١٣٣ (ب) و (ج) أدناه).

رابعاً - الترتيبات المؤسسية الدولية

١١٦ - يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى دعم متواصل من المؤسسات الدولية. وسوف يبقى الإطار المؤسسي المبين في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد من الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة بما تشمله من مهام وأدوار محددة منوطه بمختلف الأجهزة والمؤسسات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، يحظى بالأهمية نفسها تماماً في الفترة التي تلي الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن الإصلاح داخل الأمم المتحدة، فإن الترتيبات المؤسسية الدولية في مجال التنمية المستدامة ترمي إلى الإسهام في تحقيق هدف تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي هذا السياق، فإن تعزيز مؤسسات التنمية المستدامة، وكذلك تحقيق الغايات والأهداف الموضحة أدناه سيكون لهما أهمية خاصة.

ألف - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية

١١٧ - بالنظر إلى العدد المتزايد لهيئات صنع القرار المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بما فيها الاتفاقيات الدولية، تتضاعف بشكل غير مسبوق الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات على الصعيد الحكومي الدولي، وكذلك من أجل بذل جهود مستمرة ومتضادة من أجل تعزيز التعاون فيما بين أمانات هيئات صنع القرارات هذه. وسيقوم المجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي، في إطار

الوقت الحاضر وزيادة فعاليتها، مع مراعاة الخبرات ذات الصلة المتاحة في إطار الاتفاقيات القائمة، وكذلك طرائق تلافي الخلافات وتسويتها، عند الاقتضاء، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً مواصلة تحسين نظمي الإبلاغ وجمع البيانات، ومواصلة تطوير آليات وإجراءات الامتثال المناسبة، على أساس متفق عليه، لمساعدة الدول وتشجيعها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة. وينبغي مساعدة البلدان النامية على تطوير هذه الأدوات حسب الظروف الخاصة بكل بلد.

المعلومات وأدوات قياس التقدم

١١١ - ثمة حاجة عاجلة لزيادة تطوير أدوات فعالة من حيث التكلفة لجمع المعلومات ونشرها على صانعي القرارات على جميع المستويات عن طريق تعزيز عمليات جمع البيانات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، والمعلومات التي تبرز عمل المرأة غير المجزي عنه لاستخدامها في تحديد البرامج وتنفيذها، وتبويب تلك البيانات وتحليلها. وفي هذا السياق، سيتم التأكيد على دعم المراكز الوطنية والدولية للبيانات العلمية والتكنولوجية بحلقات اتصال الكتروني مناسبة فيما بينها.

١١٢ - وتدعو الحاجة إلى إيجاد بيئة داعمة لتعزيز العلاقات والقدرات الوطنية على جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها، ولا سيما في البلدان النامية، لتسهيل حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية العالمية بوسائل مناسبة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتقنيات الرفيعة المستوى والهيكل الأساسية للاتصالات ذات الصلة بالبيئة العالمية، على ضوء الظروف الخاصة بكل بلد، بالقيام، حيثما كان ذلك متاحاً، باستخدام أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا البث التلفزيوني، بما في ذلك رسم الخرائط العالمية. وفي هذا الصدد، يعتبر التعاون الدولي أمراً أساسياً.

١١٣ - وتعد تقييمات الأثر البيئي أداة وطنية هامة للتنمية المستدامة. ووفقاً للمبدأ ١٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ينبغي الاضطلاع بهذه التقييمات لأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة، وينبغي أن تتاح هذه التقييمات، حسب الاقتضاء، في وقت مبكر في دورة المشروع.

١١٤ - وينبغي أن يسفر برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة عن وضع مجموعة من المؤشرات العملية المتفق عليها، تتناسب

ومن أجل تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

١٢١ - وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعمل على تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لنتائج جهودها ذات الأولوية التي ترمي إلى تعزيز الدور الذي تقوم به هذه الهيئات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الدولي. ويمكن أن تقدم اللجان الإقليمية الدعم المناسب المتسق مع برامج عملها إلى اجتماعات الخبراء الإقليمية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

باء - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

١٢٢ - بغية تسهيل التنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١، يتبعن على جميع المؤسسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، في نطاق مجالات خبرتها ولايتها، أن تعزز بصورة فردية ومشتركة، الدعم المتقدم للجهود الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تجعل جهودها وإجراءاتها متسقة مع الخطط والسياسات والأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وينبغي زيادة تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد العيادي من خلال شبكة المنسقين المقيمين بالتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية.

١٢٣ - ولا بد من تعزيز الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة. وعند وضع دوره كعامل حفاز في الاعتبار ووفقاً لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان نيروبي بشأن دور ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعتمد في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧^(٤١)، فإنه يتبعن أن يكون البرنامج هو السلطة القيادية العالمية في مجال البيئة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتساوق للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كداعية موثوقة بها في مجال البيئة العالمية. وفي هذا السياق، فإن مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ المتعلق بإدارة العليا للبرنامج والمقررات الأخرى ذات الصلة لمجلس الإدارة^(٤٢) تعتبر ذات صلة بالموضوع^(٤٣). ويتعين تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال زيادة تطوير التعاون البيئي الدولي، بما في ذلك إقامة روابط مشتركة فيما بين الاتفاقيات البيئية القائمة بالتعاون مع مؤتمرات الأطراف أو الهيئات الحكومية ذات الصلة. وعند أداءه

التوجيه الصادر عن الجمعية العامة، بدور داعم في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، والميدان المتصلة بهما.

١٢٤ - وينبغي لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية أو كنتيجة لها، وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، أن تتعاون في استكشاف طرق وسبل التعاون فيما بينها للعمل على تقدم التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات. وهناك أيضاً حاجة إلى اتفاقيات بيئية لمواصلة متابعة أهداف التنمية المستدامة المنسقة مع أحکامها وأن تكون متاحاً بالكامل مع جدول أعمال القرن ٢١. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي، في جملة أمور، لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية أو المنشقة عنه، أو لمجالس إدارتها، وكذا لمجالس إدارة الاتفاقيات والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، أن توفر الاعتبار، حسب الاقتضاء، لمواقع تناوب الأمانات، وتحسين جدولة الاجتماعات، وتكامل متطلبات تقديم التقارير الوطنية، وتحسين التوازن بين دورات مؤتمرات الأطراف ودورات هيئاتها الفرعية، وكذلك تشجيع وتسهيل مشاركة الحكومات في هذه الدورات على المستوى المناسب.

١٢٥ - وينبغي للترتيبات المؤسسية الخاصة بأمانات الاتفاقيات أن تقدم دعماً فعالاً وخدمات تتسم بالكفاءة، مع قيامها في الوقت ذاته بكفالة استقلالها الذاتي المناسب اللازم لكي تتسم هي بالكفاءة في مواقعها. وعلى الصعيدين الدولي والوطني هناك حاجة، في جملة أمور، إلى تقييم علمي أفضل للصلات الإيكولوجية بين الاتفاقيات وتحديد البرامج التي تنتج عنها فوائد متعددة؛ وتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالاتفاقيات. وينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه المهام وفقاً للقرارات ذات الصلة لمجلس إدارته وبالتعاون الكامل مع مؤتمرات الأطراف ومجالس إدارة الاتفاقيات ذات الصلة. ويجري الترحيب وتقديم الدعم الكامل إلى جهود أمانات الاتفاقيات المضطلع بها استجابة لطلبات مؤتمرات الأطراف، لكي يتم، حسب الاقتضاء، استكشاف أساليب ترتيبات الاتصال الملائمة في جنيف وأو نيوورك بغرض تعزيز الصلات مع الوفود والمنظمات في هذين المركزين للأمم المتحدة.

١٢٦ - ومن الضروري أن يتم تعزيز لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية ونظام مديرى المهام الذي تطبقه، من أجل زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات على نطاق المنظمة والتنسيق لأغراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

يؤديه البنك الدولي، آخذا بعين الاعتبار الخبرات التي يملكها والحجم الإجمالي للموارد التي يتحكم فيها.

١٢٩ - ومن الجوهرى أيضاً أن يتم تشغيل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

جيم - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل

١٣٠ - ستظل لجنة التنمية المستدامة توفر، ضمن ولايتها المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، محفلاً رئيسياً لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتزامات الأخرى المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو نتيجة له، والبحث على مواصلة هذا التنفيذ وإجراء مناقشة رفيعة المستوى للسياسات تستهدف بناء تواافق في الآراء بشأن التنمية المستدامة؛ وحفظ العمل والالتزام الطويل الأجل على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على اللجنة مواصلة الاضطلاع بهذه المهام في استكمال العمل الذي تقوم به الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية المستدامة وفي توفير الروابط اللازمة لها. وللحنة دور تؤديه في تقييم تحديات العولمة التي تواجهها التنمية المستدامة. وينبغي أن تؤدي اللجنة مهامها بالتنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك تقديم توصيات في حدود ولايتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذة في الاعتبار تداخل النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة.

١٣١ - وينبغي أن تركز اللجنة على المسائل ذات الأهمية الخامسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لها أن تعزز السياسات التي تكفل تكامل أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتخذ التدابير اللازمة للنظر بصورة متكاملة في الصلات القائمة فيما بين القطاعات وبين الجوانب القطاعية والجوانب الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي في هذا الصدد أن تنفذ اللجنة أعمالها بطريقة تحول دون حدوث ازدواج لا داعي له وتكرار للعمل المضطلع به في المحافل الأخرى ذات الصلة.

١٣٢ - وفي ضوء ما تقدم، يوصى بأن تعتمد لجنة التنمية المستدامة برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كما ورد في التذييل أدناه.

لمهامه المتعلقة بالاتفاقيات الموقعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية أو المنشقة عنه، والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، فإنه ينبغي أن يسعى ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات بطريقة تتسمق مع أحكام تلك الاتفاقيات ومقررات مؤتمرات الأطراف.

١٢٤ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركّز، في أداته لدوره، على القضايا البيئية مع مراعاة المنظور الإنمائي. وينبغي دعم البرنامج بعد تنشيطه بتمويل كافٍ ومستقرٍ ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن يواصل البرنامج تقديم الدعم الفعال إلى لجنة التنمية المستدامة في جملة أشكال منها المعلومات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسات العامة، وتحليل القضايا البيئية العالمية وتقديم المشورة بشأنها.

١٢٥ - ويعين أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز ما يقدمه من مساهمات وبرامج إلى عملية التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات، ولا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات (بما في ذلك من خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١) بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وكذلك في ميدان القضاء على الفقر.

١٢٦ - وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ والمقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية بشأن برنامج العمل، القيام بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق الدراسة المتكاملة للصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل والتنمية المستدامة.

١٢٧ - وينبغي أن تقوم لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتعزيز أعمالها المنسقة المتعلقة بالتجارة والبيئة، مع إشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا التعاون والتنسيق. وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية. وينبغي أن تواصل لجنة التنمية المستدامة الاضطلاع بدورها الهام في المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة لكي تسهل النظر بصورة متكاملة في جميع العناصر المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

١٢٨ - وينبغي مواصلة تعزيز تنفيذ التزام المؤسسات المالية الدولية بالتنمية المستدامة، وثمة دور مهم يتعين أن

دال - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة

١٤٣ - استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، فإن اللجنة، بتوجيهه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي:

(أ) أن تبذل جهوداً متضامنة لكي تجذب، للمشاركة على نطاق أوسع في أعمالها، الوزارة وصانعي السياسات الوطنية الرفيعي المستوى المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المحددة، المدعوين بوجه خاص إلى الاشتراك في الجزء السنوي الرفيعي المستوى للجنة، جنباً إلى جنب مع الوزارة وصانعي السياسات المسؤولين عن البيئة والتنمية. وينبغي زيادة التعامل بين الأجزاء الرفيعية المستوى للجنة، كما ينبغي أن تركز هذه الأجزاء على المسائل ذات الأولوية الجاري الظهور فيها في دورة معينة. وينبغي أن يجري مكتب اللجنة في الوقت المناسب مشاورات مفتوحة العضوية بغية تحسين تنظيم أعمال الجزء الرفيع المستوى:

(د) أن تتفاعل على نحو أوثق مع المؤسسات الدولية المالية والإنسانية والتجارية؛ ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومنها البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه المؤسسات مدعوة بدورها إلى أن تراعي بالكامل تنافس مداولات اللجنة بشأن السياسات وأن تدمجها في برامج عملها وأنشطتها؛

(ه) أن تعزز تفاعلها مع ممثلي المجموعات الرئيسية، بما في ذلك تفاعلها من خلال زيادة وتحسين استغلال جلسات الحوار واجتماعات المائدة المستديرة المركزية. وهذه المجموعات هي موارد هامة في تنفيذ التنمية المستدامة وإدارتها وتعزيزها، وتسمم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والمجموعات الرئيسية مدعوة إلى اعتماد ترتيبات للتنسيق والتفاعل في توفير المدخلات للجنة. ومعأخذ برنامج عمل اللجنة في الحسبان، يمكن أن يشمل ذلك توفير مدخلات من:

١٠ الأواسط العلمية ومؤسسات البحث، فيما يتعلق بزيادة فهم التفاعلات بين النشاط البشري والنظم الإيكولوجية الطبيعية وبكيفية إدارة النظم العالمية على نحو مستدام؛

١١ النساء والأطفال والشباب، والسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقاباتهم، والمزارعين، فيما يتعلق بوضع وتشجيع وتبادل الاستراتيجيات والسياسات والمعارضات والعمليات الفعالة التي تستهدف تعزيز التنمية المستدامة؛

١٢ الجماعات المشتغلة بالأعمال التجارية والصناعية، فيما يتعلق بوضع وتشجيع وتبادل ممارسات التنمية المستدامة وتعزيز مسؤولية الشركات وقابليتها للمساءلة؛

(و) أن تنظم تنفيذ برنامج عملها القادر المتعدد السنوات بأكثر الطرق فعالية وإنجازية مثل اختصار مدة اجتماعها السنوي إلى أسبوعين. وينبغي أن تساعد الأفرقة المخصصة العاملة بين الدورات على أن يكون هناك ترکيز في دورات اللجنة بتحديد العناصر

(ب) أن تستعر في توفير محفل لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تبادلها من خلال الرسائل أو التقارير الوطنية المقدمة طواعية. وينبغي أن يولي الاعتبار لنتائج العمل الجاري الذي يستهدف تبسيط طلبات الحصول على المعلومات الوطنية وتقديم التقارير، ولنتائج "المراحل التجريبية" المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة. وينبغي للجنة، في هذا السياق، أن تنظر في الأخذ بطرائق أكثر فعالية لمواصلة تنفيذ التزامات المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١، مع إيلاء الاهتمام المناسب لوسائل التنفيذ. ويجوز للبلدان، إذا رغبت في ذلك، أن تقدم طواعية إلى اللجنة معلومات عما بذلته من جهود لإدماج التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) أن تأخذ في الحسبان التطورات الإقليمية المتصلة بتنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وأن توفر محفل لتبادل الخبرات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الإقليمي لغرض التنمية المستدامة. ويمكن أن يشتمل ذلك على تعزيز التبادل الإقليمي الطوعي للخبرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعلى أمور أخرى منها إمكانية استخدام طرائق لإجراء استعراضات داخل المناطق من قبل وفيما بين البلدان التي تواافق طواعية على إجرائها. وينبغي للجنة، في هذا السياق، أن تشجع على توفير التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات المتصلة بهذه الاستعراضات؛

المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٦، أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، في أكثر السبل فعالية في تحقيق هذا الهدف.

١٣٦ - وينبغي تغيير ترتيبات انتخاب أعضاء المكتب الذي يتولى المكتب ذاته أن يقدم توجيهات في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وأن يسيطر الأعمال خلال انعقادها. ويمكن أن يعود مثل هذا التغيير بالفائدة على اللجنة. وينبغي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الترتيبات الجديدة.

١٣٧ - وسوف تجري الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ الاستعراض الشامل القائم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تحدد طرائق هذا الاستعراض في مرحلة لاحقة.

الرئيسية التي يتعين بحثها والمشاكل الهامة التي يتعين تناولها ضمن بنود محددة من برنامج عمل اللجنة. وستظل اجتماعات الخبراء التي تستضيفها الحكومات وتمويلها توفر مدخلات للعمل الذي تقوم به اللجنة.

١٣٤ - والأمين العام مدعو إلى استعراض أداء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة وتقديم مقترنات بشأن سبل العمل على زيادة التفاعل المباشر بين المجلس واللجنة، بغية ضمان مساهمة المجلس في المداولات المتعلقة بالمواضيع المحددة التي تنظر فيها اللجنة وفقاً لبرنامج عملها.

١٣٥ - وينبغي أن يكون العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية وللجنة الموارد الطبيعية أكثر اتساقاً مع برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة وأكثر دعماً له. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى اضطلاعه بمهامه

تذييل

برنامجه العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨-٢٠٠٢

دورة علم ١٩٩٨: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج
القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية:	الموضوع المتعدد القطاعات:	الموضوع القطاعي:
الصناعة	نقل التكنولوجيا/ بناء القدرات/ التعليم/ العلم/ زيادة الوعي	النبع الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة استعراض الفصول المتبقية من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ^(١)
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:
جدول أعمال القرن ٢١، الفصلو ٤، ٦، ٤٠، ٣٥-٢٣، ٢١-١٩، ١٧، ١٦، ٩	جدول أعمال القرن ٢١، الفصلو ٤-٢، ٤٠، ٣٧-٢٣، ١٦، ٦	جدول أعمال القرن ٢١، الفصلو ٨-٢، ٤٠، ٣٧، ٣٦، ٣٤-٢٣، ٢١-١٨، ١٥-١٠

دورة علم ١٩٩٩: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج
الاستعراض الشامل لبرنامجه العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	الموضوع القطاعي:	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية:
السياحة	أنماط الاستهلاك والإنتاج	المحيطات والبحار

المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٧-٢، ٣٦، ٣٣-٣٤، ١٧، ١٥، ١٣	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤٠، ٣٦-٣٤، ١٨، ١٤، ١٠-٢	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٧-٥، ٣٩، ٣٦-٣٤، ١٧، ١٥، ٩
--	---	---

دورة علم ٢٠٠٠: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج

القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الزراعة ^(ب) يوم السكان الأصليين	الموضوع المتعدد القطاعات: الموارد المالية/ التجارة والاستثمار/ النمو الاقتصادي	الموضوع القطاعي: تحقيق التكامل في تخطيط وإدارة موارد الأرض
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٧-٢، ٤٠، ٣٧، ٣٤-٣٣، ٢١-١٨، ١٦-١٠	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤-٢، ٤٠، ٣٨-٣٦، ٣٢-٣٣	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٨-٢، ٤٠، ٣٧-٣٠

دورة علم ٢٠٠١: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج

القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الطاقة/النقل	الموضوع المتعدد القطاعات: إتاحة المعلومات لصنع القرار والمشاركة التعاون الدولي من أجل توفير البيئة المواتية	الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي/الطاقة
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٥-٤، ٤٠، ٣٧-٣٣، ٢٠، ٩، ٨	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤، ٤٠-٤٨، ٣٦-٣٣، ٨، ٦	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤، ٤٠-٤٩، ٣٧-٣٣، ١٧، ١٤-١١

دورة علم ٢٠٠٢

الاستعراض الشامل

(أ) سيشمل الاستعراض فصول برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا يشملها الاستعراض المتعمق الذي قامت به لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة.

(ب) بما فيها الحراجة.

- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدتها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.
- (٤) المرجع نفسه، المرفق الثالث (بيان رسمي غير ملزم قانوناً بمبادئه من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميته المستدامة).
- (٥) كما هو وارد في جدول أعمال القرن ٢١، فإن مصطلح "الحكومات"، عند استخدامه في هذه الوثيقة، سيعتبر أنه يشمل كذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية (المعروفة الآن بالاتحاد الأوروبي) في نطاق مجالات اختصاصها.
- (٦) ينبغي أن ينظر في جميع الإحالات الواردة في هذه الوثيقة إلى مناهج أو برامج عمل المؤتمرات الرئيسية بطريقة تتضمن تقارير تلك المؤتمرات.
- (٧) أكسفورد، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧.
- (٨) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1
- (٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأشبطة برنامج القادة البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (١٠) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.
- (١١) A/CONF.164/37
- (١٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18، والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (١٣) A/51/116
- (١٤) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقادة البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/CONF.62/122.E.84.V.3)، الوثيقة ٤.
- (١٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.
- (١٦) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الثاني.
- (١٧) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (١٨) انظر 19/1997/E/CN.17، المرفق، التذييل، صدر التذييل باللغة الانكليزية فقط.
- (١٩) انظر: الصكوك القائمة المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ ديسمبر/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمينة مجموعة اللغات، رقم المبيع GATT/1994-7)، المجلد الأول.

- (٤٠) اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (WT/MIN(96)/14).
- (٤١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18).
- (٤٢) انظر: منظمة الصحة العالمية، الرعاية الصحية الأولية: تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، آلما-آتا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ٦ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، ١٩٧٨).
- (٤٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.
- (٤٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٥ (١).
- .E/CN.17/1997/12 (٤٥)
- (٤٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٩ (E/1997/29).
- .1/CP.1 (٤٧)
- (٤٨) تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عن دورته الثانية، جنيف، ٨ - ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ (FCCC/CP/1996/15/Add.1)، المرفق.
- الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩ (٤٩).
- (٤٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر ١٢١٩.
- الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١ (٥٠).
- (٥١) اتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركة نقلها عبر الحدود داخل أفريقيا، المولد القادحية الدولية، المجلد ٣٠، الواء ٢ (أيار/مايو ١٩٩١)، الصفحة ٧٧٥ (من النص الإنكليزي)، والمجلد ٣١، الرقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، الصفحة ١٦٤ (من النص الإنكليزي).
- Annoter (٥٢) The Courier African - Caribbean - Pacific - European Community, No. 120 (March-April 1990).
- (٥٣) حيثما يرد مصطلح "إدارة" في النزع المتعلق بالنفايات المشعة، يعرف بأنه عبارة عن مناولتها ومعالجتها وتخزينها ونقلها، بما في ذلك انتقالها عبر الحدود، والتخلص منها ذاتيا.
- (٥٤) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بوينس آيرس، الأرجنتين، ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني.
- (٥٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الجزء الأول (WFS 96/REP) (روما، ١٩٩٧)، التذييل.
- (٥٦) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بوينس آيرس، الأرجنتين، ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني، المقرر ١٢/٣.

(٢٩) انظر ٩ A/CONF.172/ و Add.1.

(٤٠) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٩ (E/1997/29)، الفصل الأول، القرار
الفرع جيم، المقرر ١١/٤.

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر
١/١٩، المرفق.

(٤٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق.

رابعاً - المقررات

المحتويات

رقم المقرر	العنوان	البند	الصفحة
ألف - الانتخابات والتعيينات
دإ - ١١/١٩	تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض (A/S-19/PV.1)	٤٠	٢ (١)
دإ - ١٢/١٩	انتخاب رئيس الجمعية العامة (A/S-19/PV.1)	٤٠	٤
دإ - ١٣/١٩	انتخاب رؤساء الأجانب الرئيسية (A/S-19/PV.1)	٤١	٦
دإ - ١٤/١٩	انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة (A/S-19/PV.1)	٤١	٦
دإ - ١٥/١٩	انتخاب أعضاء اللجنة المخصصة الجامعية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة (A/S-19/PV.1)	٤١	٦
باء - المقررات الأخرى
دإ - ٢١/١٩	تنظيم أعمال الدورة (A/S-19/PV.1)	٤٢	٦
دإ - ٢٢/١٩	إقرار جدول الأعمال (A/S-19/PV.1)	٤٢	٧

ألف - الانتخابات والتعيينات

دإ - ١١/١٩ - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

في الجلسة العامة ، المقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت الجمعية العامة أن تكون لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، التي تشكل بموجب المادة ٢٨ من النظام الداخلي للجمعية، بنفس تشكيلها في الدورة الحادية والخمسين.

ونتيجة لذلك، تشكلت اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، باراغواي، الجمهورية الدومينيكية، سيراليون، الصين، غابون، الفلبين، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

دإ - ١٢/١٩ - انتخاب رئيس الجمعية العامة^(١)

في الجلسة العامة ، المقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت الجمعية العامة أن تكون الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة تحت رئاسة السيد غزالى اسماعيل (ماليزيا) رئيس الدورة الحادية والخمسين لجمعية العامة.

دإ - ١٣/٩ - انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية^(١)

في الجلسة العامة ١، المعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت الجمعية العامة أن يكون رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة هم نفس الرؤساء للدورة الحادية والخمسين.

وبناءً عليه جرى انتخاب الأشخاص التالية أسماؤهم رؤساء للجان الرئيسية:

اللجنة الأولى:	السيد الأكساندر سيتشو (بيلاروس)
لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة):	السيد ألونكيو كيتيلكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
اللجنة الثانية:	السيد أريان هامبورغر (هولندا)
اللجنة الثالثة:	السيدة باتريشيا إسبينوزا (المكسيك)
اللجنة السادسة:	السيد رامون إسكوفار سلوم (فنزويلا)

وفي الجلسة نفسها، أبلغت الجمعية العامة بأنه نظراً إلى غياب رئيس اللجنة الخامسة، سيكون نائب الرئيس للجنة، السيد سيد وفيق العالم (بنغلاديش)، رئيساً لها بالنيابة في فترة انتقاد الدورة الاستثنائية.

دإ - ١٤/٩ - انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة^(١)

في الجلسة العامة ١، المعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت الجمعية العامة أن يكون نواب الرئيس للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة هم نفس نواب الرئيس للدورة الحادية والخمسين.

وبناءً عليه جرى انتخاب ممثلي الدول الأعضاء الإحدى والعشرين التالية نواباً لرئيس الجمعية العامة: الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أندورا، باراغواي، باكستان، بوروندي، تركيا، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، الصين، غانا، فرنسا، القلبين، قبرص، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النiger، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

دإ - ١٥/٩ - انتخاب أعضاء اللجنة المخصصة الجامعية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

في الجلسة العامة ١، المعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، انتُخبَت الجمعية العامة رئيس اللجنة المخصصة الجامعية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

وفي الجلسة نفسها، قررت الجمعية العامة أن يكون رئيس اللجنة المخصصة الجامعية عضواً في مكتب الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

وفي الجلسة ١، المعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، انتُخبَت اللجنة المخصصة الجامعية أعضاءها الآخرين.

وبناءً عليه جرى انتخاب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة المخصصة

الجامعة:

الرئيس:

السيد مصطفى علبة

نواب الرئيس:

السيد باقر أسدی

السيد جون أشي

السيدة إيدون آيدهaim

السيد تشسلاف فيكوفسكي

(جمهورية إيران الإسلامية)

(أنتيغوا وبربودا)

(النرويج)

(بولندا)

وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة المخصصة الجامعة أن يكون السيد فيكوفسكي أيضاً متربلاً للجنة.

باء - المقررات الأخرى

دإ - ٧١/٩ - تنظيم أعمال الدورة^(٣)

في الجلسة العامة ١، المعهودة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت الجمعية العامة:

(أ) أن تنشئ لجنة مخصصة جامعة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة؛

(ب) أن تدعى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقبين، إلى المشاركة في المناقشة في الجلسات العامة؛

(ج) أن تستمع اللجنة المخصصة الجامعة أيضاً إلى بيانات يدلّي بها العراقيون؛

(د) أن يُدعى ممثلو برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى الاشتراك في المناقشة في الجلسات العامة شريطة أن يكونوا على أرفع مستوى؛

(هـ) أن تستمع اللجنة المخصصة الجامعة أيضاً إلى بيانات يدلّي بها ممثلو برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛

(و) أن تستمع إلى بيان من الاتحاد البرلماني الدولي في المناقشة في الجلسات العامة دون أن تضع سابقة للدورات الاستثنائية الأخرى للجمعية العامة.

دإ - ٢٢/٩ - إقرار جدول أعمال

في الجلسة العامة ١، المعقدة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أقرت الجمعية العامة جدول أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة^(٤).

وفي الجلسة نفسها، قررت الجمعية العامة:

(أ) أن تحيل البند ٨ من جدول الأعمال إلى اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لكي تنظر فيه، على أن يكون منهاهما أن مناقشة البند ستجرى في جلسة عامة؛

(ب) أن تنظر في جلسة عامة مباشرة في البند ٩ من جدول الأعمال.

الحواشي

(١) وفقاً للمادة ٣٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يتكون المكتب من رئيس الجمعية العامة، وواحد وعشرين نائباً للرئيس، ورؤساء اللجان الرئيسية الست. انظر أيضاً المقرر دإ - ١٥/١٩.

(٢) انظر أيضاً الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٨١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن اشتراك الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاء في الأمم المتحدة في أعمال الدورة الاستثنائية كمراقبين، ومقرر الجمعية ٤٦٧/٥١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن اشتراك المجموعات الرئيسية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الدورة الاستثنائية.

.A/S-19/25 (٣)

المرفق

قائمة مرجعية بالقرارات والمقررات

تتضمن هذه القائمة المرجعية القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة. وقد اتخذت القرارات والمقررات دون تصويت.

القرارات

رقم القرار	العنوان	الصفحة	البد
دإ - ١/١٩	وثائق تغويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة	٢	٣
دإ - ٢/١٩	برنامـج موـاصلـة تنـفيـذ جـدول أـعـمالـ الـقـرنـ ٧١	٣	٨

المقررات

رقم المقرر	العنوان	الصفحة	البد
ألف - الانتخابات والتعيينات
دإ - ١١/١٩	تعيين أعضاء لجنة وثائق التغويض	٤٠	(٤) ٣
دإ - ١٢/١٩	انتخاب رئيس الجمعية العامة	٤٠	٤
دإ - ١٣/١٩	انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية	٤١	٦
دإ - ١٤/١٩	انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة	٤١	٦
دإ - ١٥/١٩	انتخاب أعضاء اللجنة المخصصة الجامعية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة	٤١	٦

باء - المقررات الأخرى

دإ - ٢١/١٩	تنظيم أعمال الدورة	٤٢	٦
دإ - ٢٢/١٩	إقرار جدول الأعمال	٤٢	٧